الشذوذ البيانيّ ... تدعيم لقواعد الاستدلال، تأسيس لقواعد الحسّ

أ.م.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي
جامعة البصرة- كلية التربية للبنات
قسم اللغة العربيّة

الشذوذ البيانيّ ... تدعيم لقواعد الاستدلال، تأسيس لقواعد الحسّ

أ.م.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي
جامعة البصرة- كلية التربية للبنات
قسم اللغة العربيّة

ملخّص:

درج العرب على اتّباع الأصل في أيّة قاعدة لغويّة، اعتماداً على غلبة القياس، وربّما درجوا أيضاً على الوقوف على ظواهر اللغة التي تخرج فيها على أصولها بقدر وقوفهم على المطّرد منها من حيث إنّ قواعد اللغة العربيّة ليست قواعد مقدّسة أو قطعيّة يقينيّة بل تعتمد استعمال الأعمّ الأغلب الذي حقّق الشيوع على ألسنة العرب، وربّما يكون الاستعمال القليل النادر هو الأفصح على الرغم من أنّ الفصيح هو الذي حقّق الشيوع فاستأثر بالقاعدة، هذا الأمر كان دافعاً لنا للبحث عمّا تعارف عليه العرب بظاهرة (مخالفة الأصل) ليس من خلال موضوعات علم اللغة أو علم النحو اللذين تعرّض لهما الباحثون كثيراً في دراساتهم، وإنّما من خلال موضوعات علم البلاغة العربيّة حيث لم يتمّ التطرّق لها أو استيفاء موضوعاتها سابقاً من قبل الباحثين، والذي نجده في هذا الموضوع إشارة يتيمة لابن جنّي (ت ٣٩٥هـ) عمّا اسماه بـ(غلبة الفروع على الأصول) حيث تحدّث عن حالة واحدة من حالات الخروج على الأصل التي يمكن توظيفها في الدرس البلاغيّ، والإفادة منها في الكشف عن بقيّة الظواهر انطلاقاً من قضيّة استقلال الفروع بنفسها مع بقاء ارتباطها بالقاعدة الأساسيّة للأصل الذي انتظمت فيه، غير منفصلة عنه، وعلى وفق هذا المفهوم لا يعدّ الخروج على الأصل في الظواهر التي تستقلّ فيها الفروع عن الأصول تخريباً للقاعدة التي انتظمتها بل يشكّل تدعيماً لها وإسناداً لمضمونها، إذ أنّ الفروع

تبقى تدور في فلك الأصول التي تنتظمها، لا تنفلت عن محوريّتها، على الرغم من أنّها تشكّل نوعاً من أنواع (الخروج على الأصل)، ولكنّه خروج محمود حيث تبقى الفروع مشدودة إلى القاعدة الأصل مع تغيّر مواقع الارتكاز.

Rhetorical Markedness
Sense-based Informal Inferential Reasoning

Asst. Prof. Hanaa Abdul Radha Raheem Al Rubai'
University of Basrah / College of Education for Girls
Department of Arabic language

Abstract

Classical Arab Scholars are prescriptivists in their orientation who rely heavily analogical inference. Yet, at the same time, they stand long with listing and paying efforts to finding descriptive interpretations for "markedness" it relation to "Unmarkedness". Standard rules, unmarked" grammatical rules, for classical Arabic Grammarian are strictly prescriptive, but not absolute, in the sense that a more or less grammatized structure become unmarked due to frequency of use or mutual consensus. The marked exceptions were no longer deformation of the standard but peripheral to the core and supplements it.

Researchers have kept offering justifications attached to usage-based frequency to Marked Exceptions of the standards, not only in Grammar and Linguistics but also in Arabic Rhetoric or Eloquence ("bayan", as the Arab used to call it). However, markedness in rhetorical phenomena remains not fully attended by researchers. Partial references were made here or there like Ibn Jini (395 H), a well-known scholar and grammarian who addressed one case of rhetorical markedness that can be further extended for linguistic research to other rhetorical markedness.

In this research, review will be dedicated to all scientific efforts on markedness as a rhetorical phenomenon via revisiting the position of by Abdul Qahir Al-Jurjani (471H- ??), a well-known grammarian and rhetorician in the field, on the case in question.

- تمهيد:

درج العرب على اتّباع الأصل في أيّة قاعدة لغويّة، اعتماداً على غلبة القياس، وربّما درجوا أيضاً على الوقوف على شواذّ اللغة بقدر وقوفهم على المطّرد منها من حيث إنّ قواعد اللغة العربيّة ليست قواعد مقدّسة أو قطعيّة يقينيّة بل تعتمد استعمال الأعمّ الأغلب الذي حقّق الشيوع على ألسنة العرب، وربّما يكون الاستعمال القليل النادر هو الأفصح على الرغم من أنّ الفصيح هو الذي حقّق الشيوع فاستأثر بالقاعدة، فالشذوذ – مثلما يبدو لنا وما سنؤصّل له– على وفق هذا المفهوم لا يعدّ تخريباً للقاعدة التي انتظمته بل يشكّل تدعيماً لها وإسناداً لمضمونها، إذ أنّ الفروع تبقى تدور في فلك الأصول التي تنتظمها، لا تنفلت عن محوريّتها، على الرغم من أنّها تشكّل نوعاً من أنواع الخروج على الأصل، ولكنّه خروج محمود حيث تبقى الفروع مشدودة إلى القاعدة الأصليّة مع تغيّر مواقع الارتكاز.

هذا الأمر كان دافعاً لنا للبحث عمّا تعارف عليه العرب بظاهرة (الشذوذ) ليس من خلال موضوعات علم اللغة أو علم النحو اللذين تعرّض لهما الباحثون كثيراً في دراساتهم، وإنّما من خلال موضوعات علم البلاغة العربيّة حيث (البيان) يشكّل تسمية عامّة – عند القدماء– تتضمّن كلّ ظواهر علم البلاغة، وهكذا موضوع لم يتمّ التطرّق له أو استيفاء موضوعاته سابقاً من قبل الباحثين (القدماء، والمحدثين)، وما نجده فيه مجرّد إشارة يتيمة لابن جنّي (ت ٣٩٥هـ)[١] تحدّث فيها عن حالة واحدة منها يمكننا توظيفها في الدرس البلاغيّ، والإفادة منها في الكشف عن بقيّة الظواهر انطلاقاً من قضيّة استقلال الفروع بنفسها مع بقاء ارتباطها بالقاعدة الأساسيّة للأصل الذي انتظمت فيه، غير منفصلة عنه.

وقضيّة (الشذوذ) من القضايا التي كثُر تداولها والنقاش حولها ولا سيّما في الدرس النحويّ، فقد كثرت آراء العلماء فيما خرج عن قواعد النحو، فتناول الباحثون هذه الظاهرة بالبحث والتحليل قديماً وحديثاً، أمّا في الدرس البلاغيّ فقد كانت الأقلام خجولة في طرحها؛ غير مهتمّة بوجودها في ظواهرها، أو التعرّض لها؛ والسبب يعود إلى أنّ علم البلاغة يختلف من حيث طبيعته عن بقيّة علوم اللغة من حيث إنّ المزايا التي تتحقّق في قواعده هي أمور لطيفة خفيّة وقضايا ذوقيّة حسيّة لا يمكن أن يتنبّه

إليها السامع بمجرّد معرفته بالقاعدة البلاغيّة التي تحكمه [٢]، بل ينبغي أن يكون مهيّئاً لإدراكها أوّلاً، وتكون فيه طبيعة قابلة لهذا الإدراك مع ذوق وقريحة قادرين على الإحساس بمزايا الكلام.

وما سنركّز على إظهاره في بحثنا هذا هو: بيان موقف علماء البيان من قضيّة (الشذوذ) بوصفها ظاهرة موجودة في الدرس البلاغيّ؛ وذلك من خلال الاعتماد على موقف عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) من هذه الظاهرة، فهو عالم من علماء العربيّة، مؤصّل لبلاغة اللسان العربيّ عامّة ومؤسّس له مثلما يقول العلماء والدارسون[٣]، وبحث هذه الظواهر عنده يعدّ تأصيلاً للظواهر المماثلة لها عند البلاغيّين الذين جاؤوا من بعده من حيث إنّه شكّل مصدراً ملهماً للاحقيه، مؤثّراً فيهم وموجّهاً لأبحاثهم في البلاغة.

الأمر الآخر أنّنا أردنا من خلال هذا البحث إثبات تكامليّة الظواهر اللغويّة في اللغة العربيّة من حيث إنّ إيّة ظاهرة تحدث في أيّ علم من علوم اللغة العربيّة هي ظاهرة صالحة للتطبيق على علوم اللغة العربيّة الأخرى، وظاهرة (الشذوذ) هي ظاهرة تمّ توظيفها في اللغة والنحو ونالت اهتماماً كبيراً في هذين العلمين اللغويّين، وليس من المعقول أن لا ترد هذه الظاهرة في علم البلاغة الذي يشكّل علماً قائماً في أسسه على علميّ اللغة والنحو.

ومن هذا المنطلق ارتأينا استعمال مصطلح (الشذوذ البيانيّ) في تسمية عنوان البحث تمييزاً لهذا الخروج على الأصل بأنّه خاصّ بالدرس البلاغيّ من حيث الظواهر والمعالجات. أمّا مضمون البحث فينطلق ممّا شاع عن قواعد علوم اللسان من أنّ كلّ علم منها يجري على أصول معتمدة للاستدلال ومن ثمّ الوصول إلى الحكم وإجراء التطبيق، وهذا الأمر كان واضحاً في العلوم الشرعيّة، مثل علميّ الفقه والأصول، أمّا في العلوم اللسانيّة فكان علم النحو علماً بارزاً للتأسيس لقواعد الكلام من خلال الاستدلال، يماثله علم البلاغة مع اختلاف الهدف وتباينه من خلال السعي للوصول إلى القيم الجماليّة، وفي جميع هذه العلوم تتجلّى قضيّة الأصليّة والفرعيّة ومخالفتها، وما سنبحثه هنا هو الخروج على قواعد الاستدلال البيانيّ في هذا الأصل المهم،

فالمتعارف عليه أنّ الكلام يجري على أصله الذي ورد عليه في العلم الذي يتضمّنه، وكلّ ما خالف الأصل فهو خارج عن القاعدة، وتكمن الصعوبة في علم البلاغة في أنّ العلوم التي لها أصول معروفة وقوانين مضبوطة تستطيع ان تحدّد فيها ما هو أصل في القاعدة وما هو فرع لها، أمّا في البلاغة فتحتاج فيها الى استشهاد القرائح، واستعلام الذوق والحسّ وهنا تكمن الصعوبة والخطر، فليس الجميع بقادرين على امتلاك الذوق والحسّ حتّى وإن امتلكوا المعرفة بالعلم، فضلاً عن أنّ الخطر يتبدّى واضحاً في ارتباط توجيه النصوص القرآنيّة أو سواها من النصوص حيث يدخل التأويل ويأخذ مداه من دون حدود معروفة أو مستقلّة، فمن دون امتلاك هذه القدرة البيانيّة في علم البلاغة، تتعطّل قوى الخواطر والأفكار، ويقع الحيّ الحسّاس في مرتبة الجماد، وتبقى القلوب مقفلة على ودائعها، والمعاني مسجونة في مواضعها (٤).

أمّا الفائدة المتحقّقة من ذلك فهي أنّ بعض الظواهر البيانيّة لم تخالف الأصل فقط وإنّما أسّست لها قواعد بيانيّة جديدة خرجت فيها عن قواعد الاستدلال القديمة، وحقّقت من خلالها أغراضاً بلاغيّة تجاوزت الأغراض التي حقّقتها الظواهر في حال ورودها بحسب قواعدها الأصليّة، وهنا يأتي التميّز لعلم البلاغة على سائر العلوم اللسانيّة، فما خالف القاعدة في علم النحو يسمّى شذوذاً يؤخذ ولا يُقاس عليه، وما خالف القاعدة في البلاغة يحقّق أغراضاً جماليّة ما كان لها أن تتحقّق من دون هذا الخروج؛ والسبب في هذا التميّز هو أنّ البلاغة تعتمد الذوق والحسّ أساساً لحكمها وهو أمر لا يتحقّق للمتلقّين كافّة، بل هي امتياز لبعض الأشخاص ممّن أوتوا قريحة بيانيّة، وفطرة سليمة مكّنتهم من الوقوف على تنظيم الكلام على أساس مواضعه، أو علّة خروجه عن هذه المواضع، وهي مواضع تخفى على غير البليغ الذي لا يعرف مداخل الكلام ومخارجه، وما يناسب كلّ مقام من المقال، وكثيرة هي الروايات التي تشير إلى غياب القريحة البيانيّة عمّن أوتوا قدراً كبيراً من مقوّمات الفصاحة (٥).

وهناك مسألة أخرى مهمّة نقف عليها هنا وهي أنّ علم البلاغة له سمة تميّزه عن بقيّة العلوم من حيث إنّه علم لا يمكن أن يُحدّ بحدود تضبطه، فهو علم لا يمكن استيفاء حدوده كاملة لصعوبة ذلك، وقد أدرك هذا الأمر عبد القاهر الجرجانيّ بقريحته الفذّة، فهو عنده يعدّ من أصناف العلوم الخفيّة، والأمور الغامضة الدقيقة التي مهما تعلّم

قواعدها الدارس لعلومها فهو لا يستطيع إدراك جزئيّاتها كاملة لأنّها تعتمد الحس والذوق الفنيّين[٦]، وكأنّ الجرجانيّ بهذا التوصيف لعلم البلاغة يعطي العذر للكثيرين ممّن خالفوا ما ذهب إليه من تحليلات للنصوص تعتمد الذوق الفنيّ، وما وضعه من قواعد حسيّة تخصّ علم البلاغة لم يكن مسبوقاً إليها لغياب الذوق والقريحة عن الكثيرين.

- المبحث الأول: (الشذوذ) مفهومه ومرادفاته:

- (الشذوذ) لغة واصطلاحاً:

(شذَّ) في اللغة يشُذُّ ويشِذُّ شذوذاً: إنفرد عن الجمهور، فهو شاذٌّ. وشذَّ الرجلُ، إذا انفرد عن أصحابه، وتنحّى عنهم إلى غيرهم. وأشذَّ: جاء بقول شاذّ. وشذَّ الشيء أي نحّاه وأقصاه [٧]. فدلالة المادّة اللغويّة عند علماء اللغة عامّة تعني: ما فارق الذي عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، وهو معنى الشذوذ الاصطلاحيّ أيضاً.

ويرى العلماء القدماء أنّ مصطلح (الإطّراد)، ويعني التتابع والاستمرار [٨]، يقابل مصطلح (الشذوذ)، الذي يعني الانفراد والمفارقة، أمّا ما يرادفه فمصطلحات كثيرة، منها: مصطلح (العدول) الذي يعني الانتقال من صيغة إلى أخرى، أو من أسلوب إلى آخر من دون مخالفة القياس[٩]، ومصطلح (النادر) الذي يعني ما قلّ وجوده وهو أقلّ من القليل، من دون مخالفة للقياس أيضاً(١٠)، في حين أنّ مصطلح (الشذوذ) يعني ما خرج عن القاعدة الأصليّة المبنيّة على الأعمّ الأغلب، وليس بالضرورة أن يكون ما خرج عن هذا العموم غير صحيح، بل على العكس من ذلك فقد يكون هذا القليل هو الأصحّ والأفصح ولكن لم تسعفه قاعدة شيوع الاستعمال.

والمصطلح المرادف الآخر هو مصطلح (الضعيف) الذي يعني ما انحطّ عن درجة الفصاحة، ووجه مفارقته للشذوذ هو أنّ الأخير يستوجب عدم اعتماده أصلاً في أيّة قاعدة، ومن هنا جاء ضعف اعتماده في الاستدلال.

فالفرق ين هذه المصطلحات: (الشاذّ)، و(النادر)، و(الضعيف) هو: أنّ الشاذّ يرد في كلام العرب ولكنّه يخالف القياس، بينما يرد (النادر) بشكل قليل ولكن من دون

مخالفة للقياس، في حين أنّ (الضعيف) هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت، فهو غير معتمد في الاستدلال أصلاً [١١].

ويرى بعض العلماء أنّ الشذوذ في اللغة لا يكون على درجة واحدة، فقد يكون الشذوذ مقبولاً، وقد يكون مردوداً، فالشاذّ المقبول هو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبَل عند الفصحاء والبلغاء. وأمّا الشاذّ المردود، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء [١٢]، فشرط قبول الشاذّ أو ردّه هو موقف الفصحاء والبلغاء منه ومن استعماله.

- (الشذوذ) عند عبد القاهر الجرجانيّ:

ورد مصطلح (شاذّ) في مؤلّفات الجرجانيّ ولأكثر من مرّة، إلى جانب ورود مصطلحات: (ضعيف) و(نادر) أيضاً، وما نراه بعد التدقيق في مواضع ورود هذه المصطلحات أنّ الجرجانيّ لا يرى ترادفها إطلاقاً، فقد ربط مصطلح (الضعيف) بالألفاظ السوقيّة التي لا ترتقي إلى مرتبة الفصاحة، في حين أنّ (النادر) هو الذي لا تألفه العيون لقلّة وجوده وعزّته، وهو يرتبط بالغريب الذي يحتاج إلى بيّنة وحجّة لقلّة وروده في الكلام [١٣].

أمّا (الشاذّ) عنده فقد ورد بمعنى (الخروج)، وقد أشار إلى هذا المعنى في مواضع متعدّدة من مؤلّفاته، من أمثلة:

- تفسيره قوله تعالى: ﴿ **والأَرْضُ جَميعاً قَبْضَتُهُ يومَ القيامة** ﴾(الزمر/ ٦٧)، إذ قال: ((**إنّ المعنى- والله أعلم- أنّ مثل الأرض في تصرّفها تحت أمر الله وقدرته، وأنّه لا يشذّ شيء ممّا فيها عن سلطانه عزّ وجلّ، مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ له منّا والجامع يده عليه**))[١٤]، أي لا يخرج شيء عن سلطانه وقدرته سبحانه وتعالى.

- ومثل معنى (الخروج) ما ضمّنه الجرجانيّ في حديثه عن إدخال (كلّ) في سياق النفي، إذ يقول: ((**واعلم أنّك إذا أدخلت (كلاً) في حيّز النفي، وذلك بأن تقدّم النفي عليه لفظاً أو تقديراً، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه،... والعلّة في أن كان كذلك، أنّك إذا بدأت بـ((كل)) كنت قد بنيت النفي عليه، وسلّطت الكليّة على النفي أعملتها فيه، وإعمال معنى الكليّة في النفي يقتضي أن**

لا يشذّ شيء عن النفي، فاعرفه))[١٥]، أي أنّ الشموليّة في النفي لم تترك شيئاً يخرج منه.

– وقد عبّر الجرجانيّ عن مفهوم الشذوذ بأنّه خروج عن الأصل، في أثناء حديثه عن جملة الحال ومجيئها من دون واو، وفرق ذلك على دلالة المعنى، فقال: ((...**أنّ القياس والأصل أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالاً إلا مع ((الواو))، وأمّا الذي جاء من ذلك فسبيله سبيل الشيء يخرج عن أصله وقياسه والظاهر فيه، بضرب من التأويل ونوع من التشبيه، فقولهم: ((كلمته فوه إلى فيّ))، إنّما حسن بغير ((واو)) من أجل أنّ المعنى: كلّمته مُشافهاً له، وكذلك قولهم: ((رجع عودُه على بدئه))، إنّما جاء الرفع فيه والابتداء من غير ((واو))، لأنّ المعنى: رجع ذاهباً في طريقه الذي جاء فيه، وأمّا قوله: ((وجدته حاضراه الجود والكرم)) فلأنّ تقديم الخبر الذي هو ((حاضراهُ)) يجعلهُ كأنّه قال: ((وجدته حاضراً عنده الجود والكرم))))**[١٦].

وقد يبدو لنا أنّ الملاحظ الذي تحدّث الجرجانيّ عنها هي ملاحظ لغويّة في كلمة (الشذوذ)، وملحظ نحويّ في ارتباط جملة الحال بالواو، ولكنّ الجرجانيّ يرى أنّ الكلام إذا جرى على أصله ونظامه فهو يرتبط بعلم النحو، أمّا ما زاد على النحو من بيان فائدة إضافيّة في دلالة الكلام فهو ممّا يرتبط بالبلاغة، ((... **وذلك أنّه لا يتصوّر الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام،... لأنّ الإعراب لا يقع فيه قلّة ولا كثرة، إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة، وإن اعتبرنا الجمل الكثيرة وجعلنا اعراب هذه الجملة مضموماً إلى اعراب تلك، فهي الكثرة التي لا بدّ منها، ولا صلاح مع تركها))**[١٧] ؛ ولهذا السبب عبّر عبد القاهر بهذا الخروج في البلاغة بأنّه (دقائق وخفايا)، إذ يقول: ((**واعلم أنّ من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها، دقائق وخفايا لا إلى حدّ ونهاية، وأنّها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا يُتنبّه لأكثرها، ولا يُعلم أنّها هي، وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهو فيه، وحتى إنّه ليقصد إلى الصواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ، كلّ ذلك لشدّة الخفاء وفرط الغموض))**(١٨) ،

فغير العارف بهذه الدقائق يظنّ أنّها أخطاء وقعت في الدلالة على المعاني، وهي في حقيقتها خفايا أضافت إلى المعنى ما لم يقف عليه إلا أصحاب الذوق والفطنة.

- الفرق بين (الشذوذ) و(العدول):

قد يذهب بعض الدارسين إلى أنّ (الشذوذ) هو عدول عن القاعدة الأصليّة إلى قاعدة جديدة قد تخالف الأصل (١٩)، ولكنّ عبد القاهر الجرجانيّ يفرّق بين المصطلحين، فموقفه من الشذوذ بدا واضحاً فيما ذكرناه سابقاً من أنّه خروج عن القاعدة الأصليّة، وهو خروج قد يحتمل بناء قاعدة جديدة فيه تختلف عن قاعدة الأصل جزءاً أو كلاً.

أمّا العدول فهو لا يعدّ خروجاً عن الأصل لأنّ ملامح القاعدة الأصليّة حاضرة فيه، وهو جارٍ على وفق القواعد المتفق عليها، وقد مثّل الجرجانيّ لظاهرة (العدول) بعدّة مظاهر، منها:

- **طرق المجاز**، فالمجاز هو عدول باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة، وقد وصف بأنه (مجاز) على معنى أنّهم جازوا به موضعه الأصليّ، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً، والشرط الذي يوجبه لإطلاق مصطلح (مجاز) هو أن يقع نقل اللفظ على وجه لا يعرّى معه من ملاحظة الأصل [٢٠]، ((**ومعنى ((الملاحظة)) أنّ الاسم يقع لما تقول إنّه مجاز فيه، بسبب بينه وبين الذي تجعله حقيقة فيه، نحو أنّ ((اليد)) تقع للنعمة، وأصلها الجارحة...**))[٢١]، فهناك علاقة رابطة بين الأصل وما نُقل إليه من معنى، واللفظ الجديد لم يخرج عن قواعد نظم اللفظ الأصل.

- **تغيير الأسلوب**، فقد يتّفق في بعض الكلام أن يكون إظهار مفعول المشيئة هو الأحسن في التعبير، وذلك نحو قول الشاعر:

ولو شئتُ أنْ أبكي دماً لبكيتُهُ عليهِ، ولكنْ ساحةُ الصبرِ أوسعُ [٢٢]

فقياس هذا القول أن يقول الشاعر: لو شئت بكيت دماً، ولكنّه كأنّه ترك تلك الطريقة وعدل بها إلى هذه لأنّها أحسن في التعبير عن المقصود، وسبب حسنه أنّه بديع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً، ((... **فلمّا كان كذلك كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السامع ويؤنسه به. وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبدا متى كان مفعول ((المشيئة)) أمراً عظيماً، أو بديعاً غريباً، كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمر**))(٢٣)، فلم يخالف الشاعر قاعدة نظم الكلام وقوانينه.

– **تغيير الغرض**، وذلك أنّ العرب عندما تريد وصف الرجل ومدحه وإثبات معنى من المعاني الشريفة له تدع التصريح، وتلجأ إلى التكنية عنه بجعل هذه الصفات جميعاً مجموعة في شيء يشتمل عليه ويتلبّس به، فهم يصلون إلى هذه الصفات لا من الجهة الظاهرة المعروفة بل من طريق يخفى ومسلك يدقّ، ومثاله قول زياد الأعجم:

إنّ السماحةَ والمروءةَ والندى في قُبّةٍ ضُربتْ على ابن الحشرجِ (٢٤)

فأراد الشاعر أن يُثبت هذه المعاني والأوصاف خلالاً للممدوح فترك أن يصرّح فيقول: (إنّ السماحة والمروءة والندى مجموعة في ابن الحشرج، أو مقصورة عليه، أو مختّصة به)، وما شاكل ذلك ممّا هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها (٢٥)، **((وعدل إلى ما ترى من الكناية والتلويح فجعل كونها في القبّة المضروبة عليه، عبارة عن كونها فيه، وإشارة إليه، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة، وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة، ولو أنّه أسقط هذه الواسطة من البين، لما كان إلا كلاماً غُفلاً، وحديثاً ساذجاً))**(٢٦).

فجميع مظاهر العدول التي ذكرها الجرجانيّ لم تكن تشكّل خروجاً عن القاعدة الأصليّة، بل ملمح الأصليّة يبدو واضحاً جليّاً فيها، ومن هنا كان استحضار القاعدة الأصليّة ماثلاً في (العدول)، بينما يكون تشكيل قاعدة فرعيّة هو الماثل في (الشذوذ).

– **المبحث الثاني: آليّة الوقوف على الشذوذ:**

يرسم الجرجانيّ آليّة خاصّة به تسمح له بالوقوف على كلّ خفايا البلاغة، وذلك من خلال معرفة الأمر المتّفق عليه ومن ثمّ يُبنى عليه الأمر المختلف فيه، فالأشياء تزداد بياناً بالضدّ، **((فإنّه قد يُذكر الأمر المُتّفق عليه، ليُبنى عليه المختلف فيه، هذا وربّ وفاق من موافق قد بقيت عليه زيادات أغفل النظر فيها، وضروب من التلخيص والتهذيب لم يُبحث عن أوائلها وثوانيها،...))**(٢٧)، فالأشياء المتّفقة معروفة ولكنّها تزداد بياناً بمعرفة ما يخالفها ويخرج عليها، وهذه الآليّة هي ما يعتمده الجرجانيّ للوصول إلى القاعدة البلاغيّة، وذلك من خلال جعل ما هو مشهور ومتعارف عليه في فنون البلاغة هو الأصل، أمّا ما خرج عن الأصل فهو الممثّل للقاعدة الفرعيّة التي يتوصّل إليها المتكلّم بعد النظر والتدبّر والاجتهاد، وهنا يظهر

التمايز والإبداع بين المتكلّمين، وخير ما يمثّل رأيه ذلك موقفه من فنّ التشبيه، فهو يعتمد القياس أساساً للإبداع والتفنّن، ((...**وكذلك قياس الواحدِ في خَصْلة من الخِصال على المذكور بذلك والمشهورِ به والمشار إليه، سواءٌ كان ذلك ممّن حضرك في زمانِك، أو كان ممن سَبق في الأزمنة الماضية والقرون الخالية، لأنّ هذا ممّا لا يُخْتَص بمعرفته قومٌ دون قوم، ولا يحتاج في العلم به إلى رَوِيّةٍ واستنباط وتدبُّر وتأمُّل، وإنّما هو في حكم الغرائز المركوزَةِ في النفوس، والقضايا التي وُضع العلم بها في القلوب**))[٢٨]، وهذا القياس الجلّي الذي لا يُحتاج فيه إلى كثير نظر أو تأمّل دقيق.

أمّا إذا احتاج القياس إلى تأمّل ودقّة نظر واجتهاد ظهرت قيمة المبدع وفنيّته وذوقه، ((**وإن كان ممّا ينتهي إليه المُتَكلِّم بنظرٍ وتدبُّر، وَيَنَالُه بطلبٍ واجتهاد، ولم يكن كالأوّل في حضوره إيّاه، وكونه في حكم ما يقابله الذي لا معاناةَ عليه فيه، ولا حاجةً به إلى المحاولة والمزاولةِ والقياس والمباحثة والاستنباط والاستثارة، بل كان من دُونه حجابٌ يحتاج إلى خَرْقِه بالنظر، وعليه كِمٌّ يفتقر إلى شَقَّه بالتفكير، وكان دُرّاً في قَعر بحر لا بدّ لهُ من تكلُّف الغَوَص عليه،... نعم إذا كان هذا شأنُه، وهاهنا مكانه وبهذا الشرط يكون إمكانه، فهو الذي يجوز أن يُدَّعى فيه الاختصاصُ والسَّبق والتقدُّم والأوَّلية ...**))[٢٩]، وهذا النوع من القياس يسمّى (القياس الخفيّ) حيث لا يكون هناك اتّفاق بين العلماء على العلّة المسبّبة للحكم، وإنّما تختلف من عالم إلى آخر بحسب وجهة نظره.

والبلاغة كلّها قائمة على هذا النوع من القياس، فهي ليست بالعلم القائم على مقياس ثابت يتمّ اعتماده في جميع الأمثلة بالشكل نفسه، وإنّما هي متناظرة في القيمة والمعنى، تختلف من مثال إلى آخر بحسب إبداع المتكلّم[٣٠].

ومن خلال هذه الآليّة يتبدّى لنا واضحاً قانون الأصليّة والفرعيّة الذي عرفته فروع علوم اللغة العربيّة كافّة، والذي نجح تطبيقه في علم البلاغة بفضل عبد القاهر الجرجانيّ، فهو وإن كان يقرّ بأنّ علم البلاغة يشكّل اللطائف التي يحتملها الكلام، لكنّه يقرّ إلى جانب ذلك بأنّ هذا العلم له قوانينه العقليّة التي تحكمه، والتي يمكن استنباط القواعد الفرعيّة منها، ((...**أحّد ما غفل عنه الناس، ودخل عليهم اللبس**

فيه، حتّى ظنّوا أنّه ليس لهذا العلم قوانين عقليّة، وأنّ مسائله مشبّهة باللغة، في كونها اصطلاحاً يتوهّم عليه النقل والتبديل، ولقد فحُش غلطهم فيه))[٣١].

- قانون الأصليّة والفرعيّة:

إنّ القانون الذي يحكم (الشذوذ) هو قانون الأصليّة والفرعيّة، وهو ذات القانون الذي يحكم قضيّة (العدول) مع اختلاف الآليّة، على اعتبار أنّ البلاغة تعتمد القياس الذوقيّ، ومن هنا فقد أوجب عبد القاهر الجرجانيّ لقانون الأصليّة والفرعيّة شروطاً تحدّه كي يكون ناجعاً فعّالاً في عمليّة القياس، من هذه الشروط والتوصيفات التي حدّته:

١- يشكّل (الأصل) المعاني التي تترتّب في النفس أوّلاً:

المعاني تترتّب في النفس أولاً وما يجري من الألفاظ يأتي على وفق قانون الرتب المحفوظة، حيث تترتّب الألفاظ على هيئة توافق الأصل الذي ترتّبت عليه في النفس أوّلاً، أمّا (الفرع) فهو ما يترتّب من الألفاظ على هيئة مخصوصة، تخالف الأصل القائم في الألفاظ وانعكاسها في النفس، وهنا يبدأ مجال علم البلاغة في تحقيق الإفادة، فإذا لم يحقّق الإفادة كان حشواً.

ويبدو رأي الجرجانيّ واضحاً في تعليقه على قضيّة اللفظ والمعنى في قول امريء القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ [٣٢]

إذ يرى أنّ المعنى الذي على أساسه انتظم بيت الشعر هذا هو ترتيب ألفاظه على صورة مخصوصة ، وهذا الاختصاص من الترتيب يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتّبة في النفس أصلاً، المنتظمة فيها اعتماداً على قضيّة العقل، فلا يتصوّر تقديم أو تأخير في الألفاظ، وتخصّص في ترتيب وتنزيل إلا وأساسه النظر إلى المعنى المتكوّن أساساً في النفس [٣٣].

٢- الأصليّة والفرعيّة قائمة على العقول:

هذا الأمر أكّده الجرجانيّ في أكثر من مناسبة ولا سيّما في تعليقه على المجاز الواقع في الإثبات، فهو متلقى من العقل وليس من اللغة- مثلما هو حال المجاز في

المثبت– والسبب هو أنّ الإثبات إذا كان من شرطه أن يُقيَّد مرّتين من خلال قولنا في وصفه بأنّه (إثبات شيْ لشيء)، لزم من ذلك أن لا يحصل ذلك الوصف إلا من خلال الجمل التي هي تأليف بين طرفين: مسند ومسند إليه، وهذا الأمر لا يحقّقه إلا العقل، وهو القاضي في الأمر وليس اللغة، لأنّ اللغة لا يمكن أن تأتي بحكم يثبت شيئاً أو ينفيه، أو تنقض شيئاً أو تبرمه، ففي الاثبات يحصل ادّعاء ودعوى يدّعيها المتكلّم، وقد يقع الاعتراض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب، أو اعتراف، أو إنكار، أو تصحيح أو إفساد، وليس اللغة من ذلك بسبيل، ولا منه في قليل أو كثير (٣٤).

فالوجه فيما وقع في مجاز الإثبات القائم على الجمل هو العقل وليس للغة سبيلٌ إليه؛ لأنّ قضايا العقول هي القواعدُ والأُسُس التي يُبنى غيرها عليها، والأصولُ التي يُرَدُّ ما سواها إليها (٣٥)، وعند النظر إلى علم البلاغة نجد أنّه قائم في مجمله على جمل الاثبات وبذا يكون العقل أساساً لا غنى عنه في تحديد الأصليّة من الفرعيّة..

وهذه السمة التي وسمت الأصليّة وما يُنسب إليها من الفرعيّة من اعتمادهما على العقل مهّد من خلالها الجرجانيّ للشرط الذي يليه، وهو أنّ الأصليّة والفرعيّة لا تحصل في اللفظ المفرد وإنّما في الجمل القائمة على الإثبات حيث ميدان العقل ومجاله يظهر واسعاً رحباً فيها.

٣– لا يمكن تصوّر أصليّة وفرعيّة إلا في الجمل المفيدة القائمة على الاثبات:

عَلِمنا سابقاً أنّ المجاز ينقسم على قسمين، مجاز في المثبت ومرجعه اللغة، ومجاز في الإثبات ومرجعه العقل، ولكن ما السبب في أن كان مجاز الإثبات طريقه العقل، فتوصف به الجملة وليس المفرد، هنا يُظهر الجرجانيّ السبب وهو أنّ المعنى الذي له وُضع فعل دالّ عليه لا يُتصوَّر الحكم عليه بمجاز أو حقيقة حتى يُسْنَد إلى الاسم، وهكذا كلّ مثال من أمثلة الفعل، لأنّه موضوع لإثبات الفعل للشيءِ، فما لم نبيّن ذلك الشيء الذي نُثبته له ونذكره، لم يُعقَل أنّ الإثبات واقعٌ موقعَه الذي نجده مرسوماً به في صحف العقول، فلا مجازَ في دلالة اللفظ، وإنّما المجاز يقع في أمر خارج عنه (٣٦).

ومرجع هذا الحكم من الجرجانيّ بأنّ مجاز الاثبات يقع في التركيب، وأساسه قائم على العقل الذي هو مرجع الحكم نفسه على الكلام بالصدق والكذب، فكما يستحيل وصفُ الكَلِم المفردة بالصدق والكذب، وأنْ يُجْرَى ذلك في معانيها مفرَّقةً غير مؤلَّفةً، كذلك يستحيل أن يكون حكم بالمجاز أو الحقيقة وأنت تنحو نحو العقل إلا في الجملة المفيدة، وهذا الفهم عند الجرجانيّ يعدّ أصلاً قائماً بذاته ويسميه أصلاً كبيراً [٣٧].

٤- لا يتصوّر فرع من غير أصل، تربطه به أسباب موجبة له، وعلاقة رابطة:

استعرض الجرجانيّ هذا الرأي في أثناء حديثه عن المجاز اللغويّ وأنّه لا بدّ من أن يكون لكلّ لفظ يوسم بهذا النوع من المجاز أصل يستند إليه المتكلّم، ويستذكر صفاته ومتعلّقاته التي ارتبطت به [٣٨].

ويستدرك الجرجانيّ العلاقة الرابطة بين الأصل وما تفرّع عنه بأنّه نوع من الملاحظة لهما، والوقوف على العلاقة الرابطة بينهما، ومعنى الملاحظة هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن، إلا أنّ هذا الاستنادَ يَقْوَى ويَضْعُف. بَيَانُه، فأنت إذا قلتَ: (رأيت أسداً) وأنت تريد رجلاً شبيهاً بالأسد، لم يشتبه عليك الأمر في حاجة الطرف الثاني إلى الأوّل، إذ لا يُتصَوَّر أن يقع الأسدُ للرجل على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على حدّ المبالغة، وإيهامِ أنّ معنى من الأسد حصل فيه إلا بعد أن تجعل كونَهُ اسماً للسبع إزاء عينيك. فهذا استنادٌ تعلمه ضرورةً، ولو حاولتَ دَفْعَه عن وَهْمك حاولت محالاً. فمتى عُقِل فرعٌ من غير أصل، ومشبَّهٌ من غير مشبَّه به ؟!، وكلُّ ما طريقه التشبيه فهذا سبيله، أي أنّ الاستناد قائمٌ فيه ضرورةً [٣٨].

فالمجاز اللغويّ والاستعارة كلاهما يرتبطان مع الأصل بعلاقة النقل ولكنّ الاستعارة تكون العلاقة فيها قائمة على التشبيه، بينما المجاز اللغويّ تكون العلاقة فيه ليست قائمة على التشبيه [٣٩]. وهذه العلاقة الرابطة قد تتباين بين القوّة والضعف، ففي الاستعارة مثلاً لا يحسن دخول أداة التشبيه عليها لأنّ الشبه قوي بين الأصل والفرع، حتى يتمكّن الفرعُ في النفس بمداخلة ذلك الأصل والاتحاد به، وكونِه إياه.

وذلك في نحو (النور) إذا استعير للعلم والإيمان، و(الظلمة) للكفر والجهل، فعلى هذا النحو لتمكُّنه وقوَّةِ شَبهه ومَتانة سببه، قد صار كأنّه حقيقة، ولا يحسن لذلك أن تقول في العلم: (كأنّه نور)، وفي الجهل: (كأنّه ظلمة)(٤٠)؛ لأنّ العلاقة بين الفرع وأصله كانت في أوجها بحيث لم تستدعِ الاتيان بأدوات التشبيه للإشارة إلى طبيعة العلاقة، ولكن إذا ضعفت هذه العلاقة احتاجت حينها إلى الاستعانة بأدوات التشبيه للاستدلال على طبيعة العلاقة.

٤- الفرع يُنسب إلى الأصل الذي ينطبق على نصّ يحمل مميّزات معيّنة، لا إلى نصّ مجاور له لا علاقة له به:

ويبيّن الجرجانيّ هذه الفكرة من خلال ظاهرة الحذف، إذ يرى أنّ من حقّ المحذوف أو المزيد أن يُنسب إلى جملة الكلام، لا إلى الكلمة المجاورة له، فأنت تقول إذا سئلت عن (سَلِ القريةَ): في الكلام حذف، والأصل: (أهلُ القريةِ)، ثمّ حُذف (الأهل)، من بين الكلام(٤١).

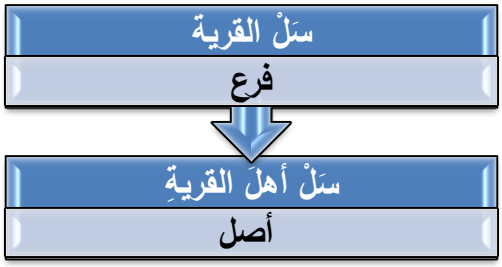

فالزيادة التي حقّقت الفائدة ظهرت عند الرجوع إلى أصل النصّ ذاته، فتبيّنت الصورة التي كان عليها، ومن هنا نفى عبد القاهر أن يكون (الحذف) في اللفظ – القرية–من (المجاز) لأنّه لم يجزْ باللفظ عن موضعه الأصلي، وإنّما أُسقطت اللفظة (أهل) من الكلام فقط ولم يتغيّر المعنى، وإنّما وقع (المجاز) في اللفظ (القرية) عندما اكتسى المضاف إليه إعراب المضاف، فالحكم الذي يجب للفظة في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرّ، وفي الفرع هو النصب، ومن هنا كان الذي أوجب القول بالمجاز هو تغيّر الحكم وليس تغيّر المعنى(٤٢).

والجرجانيّ يثبّت قاعدة مهمّة في هذا المجال وهي أنّه لا يمكن تصوّر جريان الفرع على الأصل من غير أن نجري فيه كلّ متعلّقات الأصل، مثال ذلك ما وقع في

الاستعارة – وهي المجاز المنقول على سبيل التشبيه– حيث يكون المثْبَت من الشَبَه في الفرع من جنس المثْبَت في الأصل، عندها يكون الفرع أصلاً بنفسه، وكان ظاهرُ أمره وباطنُهُ واحداً، وكان حاصل جمعك بين الورد والخدّ، أنّك وجدت في هذا وذاك حمرةً، وجنس الشبه لا تتغيّر حقيقته بأن يوجد في شيئين، وإنّما يُتصوَّر فيه التفاوت بالكثرة والقلّة والضعف والقوة، نحوَ أن حمرةَ هذا الشيء أكثر وأشد من حمرة ذاك، وإذا تقرَّرتْ هذه الجملة، حصل من العلم بها أنّ التشبيه الحقيقيّ الأصليّ هو النوع الأول، وأنّ هذا النوع– أي العقليّ– فرع له ومرتَّب عليه [٤٣].

فحقيقة جنس الوصف تُنسب إلى الأصل وتعود إليه، بينما يكون الفرع أقلّ منزلة منه لأنّه أمر يعود إلى العقل وليس إلى الحسّ، والفرع يكون في منزلة الأصل عقلاً، والمشابهاتُ المتأوَّلة التي ينتزعها العقل من الشيء للشيء، لا تكون في حدّ المشابهات الأصلية الظاهرة، بل الشبه العقلي كأنَّ الشيء به يكون شبيهاً بالمشبّه[٤٤].

– المبحث الثالث: ظواهر من الشذوذ البيانيّ عند الجرجانيّ:

بموجب هذه الحدود والشروط التي وضعها الجرجانيّ لقانون الأصليّة والفرعيّة في علم البلاغة، فإنّ الوصول إلى القوانين العقليّة تعتمد قياس الفرع على الأصل، واستنباط القوانين الفرعيّة التي تسهم في إثراء دلالة البيان، فمن خلال الخروج على أصل القاعدة في قوانين اللغة يقع الشذوذ في الحكم اعتماداً على ما تمّ التعارف عليه، ولكن في علم البلاغة فإنّ الخروج على الأصل يوجب تحقيق فوائد دلاليّة جديدة ما كان لها أن تتحقّق من دونه، فهي تُؤخَذ ويُقاس عليها في استنباط قاعدة فرعيّة تحقّق فائدة إضافيّة ما كان لها أن تتحقّق من دونها.

ومن الظواهر التي شخّصها الجرجانيّ وثبّت فيها خروج حكمها وقانونها على قوانين الأصل للظواهر البلاغيّة ما يأتي:

١– الإدّعاء والتخييل الذي يزيد في جنس صفة ما بحيث لا يتوهّم جواز وقوعها:

تحدّث الجرجانيّ عن هذا النوع من التخييل في معرض تفريقه بين (التشبيه) و(الاستعارة) وإنّهما لا يستقيمان في الوصف معاً بل لكلّ منهما مواصفاته الخاصّة

به، وهذا النوع الذي سنتحدّث عنه لا يقوم على ما هو متعارف عليه في التشبيه من إثبات صفة شائعة ومشتركة بين طرفين وما تقوم عليه الاستعارة أيضاً، وإنّما يقوم على إثبات صفة غريبة خارجة عن الوهم في إمكانيّة وقوعها عقلاً، تُخرج الكلام عن أن يكون واقعاً في التشبيه الذي يتطلّب المشاركة في الصفة، فلا تكون الصفة جارية على جنس واحد بين الطرفين، ومثاله قول البحتريّ:

سَحَابٌ عَدَاني سَيْلُه وهو مُسبلٌ وبَحْرٌ عَدَاني فَيْضُه وَهْو مُفْعَمُ

وبَدرٌ أضاءَ الأَرضَ شرقاً ومغرِباً ومَوْضِعُ رَحْلِي منه أسْوَدُ مُظلمُ (٤٥)

فالشاعر لم يلجأ إلى التشبيه العادي فقال: (هو كالبدر)، ولكنّه لجأ إلى التعبير عن الممدوح بقوله: (أضاء الأَرض شرقاً وغرباً ومَوْضِع رحلي مظلمٌ لم يضيء به)، فكأنّه جعل البدر المعروف يُلبس الأرضَ الضياءَ ويمنعه رحلَه، وهذا التعبير محال في الواقع، فقد أراد أن يُثبت من الممدوح بدراً مفرداً له هذه الخاصيّة العجيبة التي لم تُعرَف للبدر، بانياً معنى بيته الشعريّ على التخييل؛ لأنّه غير واقع سمعاً ولا عقلاً،

الأصل	• أضاءَ البدرُ الأرضَ شرقاً وغرباً
الفرع	• البدر أضاءَ كلّ مكان عدا رحل الشاعر
الجامع	• سمة الانتشار المتحقّقة في الشيء المضيء العالي
الفائدة	• بيان حاجة الشاعر الشديدة إلى ضوء البدر

وهل سمعت بأنّ البَدْر يطلع في أُفُقٍ، ثم يمنع ضوءه موضعاً من المواضع التي هي مُعرَّضة له وكائنة في مقابلته، حتّى ترى الأرض الفضاء قد أضاءَت بنوره، فهذا النحو موضوع على تخييلِ أنّه زاد في جنس البدر صفة وخاصّةٌ لم تُعرَف له سابقاً(٤٦).

فما وقع في البيت خارج عن أصل قواعد التشبيه من حيث إنّه لم يرد إثبات الشبه بين الممدوح وبين البدر؛ لأنّ الأمر – من وجهة نظر الشاعر – تمّ واستقرّ، وإنّما

الذي أراد اثباته هو الصفة الغريبة التي حاول إثباتها الشاعر للممدوح ليبيّن أنّه على الرغم من كرمه وإسباغه العطاء على محيطه فإنّه – أي الشاعر– لم يذق هذا العطاء ولم يطاله كرم الممدوح، وهذا الكلام فيه من إغراء الممدوح على توجيه كرمه إليه الشيء الكثير.

يُضاف إلى ذلك امتناع دخول حروف التشبيه في الكلام أو تقديرها، فلو قلت: (كأنّه بدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلي منه مظلم) كان خَلْفاً من القول. وكذلك إن قلت: (تحسبه بدراً أضاء الأرض ورحلي منه مظلم)، كان كالأوّل في الضعف، ووجه بُعده من القبول بيِّنٌ، وهو أنّ (كأنّ) و(حسبتُ) و(خِلْتُ) و(ظننتُ) تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمراً معقولاً ثابتاً في الجملة، إلا أنّه إذا تعلّق بأمر مشكوك فيه، كقولنا كأنّ زيداً منطلق، أو مجازٌ يُقصَد به خلاف ظاهره، نحوُ كأنّ زيداً أسدٌ، كان الإخبار بأوصاف تدلُّ على ظهور شيءٍ لا يُعرَف ولا يُتصوَّر، وإذا كان كذلك، كان إدخال كأن وحسبت عليه كالقياس على المجهول[٤٧].

والنتيجة من عدم انطباق شروط التشبيه أن يكون رأي الجرجانيّ هو أنّه ما حدث في البيت هو خارج عن أصل قواعد التشبيه، فضلاً عن عدم انطباق شروط الاستعارة عليه[٤٨]، وكأنّه وقع في حيرة من أمره كيف يوجّه هذا الخروج فهو ليس بتشبيه لأنّه خرج عن قواعد التشبيه، وهو ليس باستعارة أيضاً لأنّه خرج عن قواعد الاستعارة، ولهذا فقد أرجع الجرجانيّ مسألة الوقوف على هكذا ظواهر إلى القواعد الذوقيّة الحسيّة، التي لا يمكن الوقوف عليها إلا من خلال الاستعانة بالطبع لدقّة مسلكها.

ومثله في الخروج على قواعد الاستعارة قول المتنبّي:

أسدٌ دمُ الأسدِ الهِزبرِ خِضابُهُ مَوْتٌ فريصُ الموتِ منهُ ترعَدُ [٤٩]

فقد خالف الشاعر قواعد الاستعارة، واختلّ في الكلام تقدير التشبيه الذي جرت عليه العادة، فالمتعارف عليه أنّ التشبيه يكون جارياً على صورة : (هو كالأسد) و (هو كالموت) فلا يكون فيه تناقض أو مخالفة لقاعدة التشبيه القائمة على وجود طرفين، الأوّل منهما يكون أقلّ قوّة من جنس الصفة في الطرف الثاني، فيستمدّ قوّته منه، فأنت عندما تقول: (هو كالأسد) فقد شبّهته بجنس السبعُ المعروف، ولكن ما حصل

في البيت الشعريّ خالف هذه القاعدة من حيث إنّ الشاعر جعل التشبيه محمولاً في الشَّبه على جنس الأسد أوّلاً، ثمّ جعل دَمَ الهزَبْرِ الذي هو أقوى جنس الأسود، خضابَ يده، وحمله له عليه في الشَّبه دليل على أنّه دونه، وقوله بَعْد ذلك: (دمُ الهزبر من الأسود خضابه)، دليل على أنّه فوقها، وكذلك محالٌ أن تشبَّه الممدوح بالموت المعروف، ثم تجعله يخافه، وترتعد منه أكتافه [٥٠]، فاختلال القوّة في طرفيّ التشبيه هو ما أحدث الاختلال في القاعدة الأصل للتشبيه الذي قامت عليه الاستعارة؛ وبذا امتنع تقدير أداة التشبيه في الكلام لاختلال مقدار القوّة في طرفيّ التشبيه.

٢- الاستعارة المنقولة على سبيل الملابسة:

يرى عبد القاهر إلى أنّ الاستعارة المنقولة على سبيل الملابسة وعدّها نوعاً من الاستعارة عند بعض البلاغيّين هو خروج عن قواعد القياس وعمّا تعارفه الناس في معنى العارية، التي تعني: تحويل الشيء عن مالكه، ونقل له عن مقرّه الذي هو أصل في استحقاقه، إلى ما ليس بأصل [٥١]، فأدخل بعض العلماء نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب: (الاختصاص، وضرب من الملابسة بينهما) في باب الاستعارة، وليس هذا المذهب بالمذهب المرضي، بل الصواب أن تُقصر (الاستعارة) على ما نقْلُه نَقْلُ التشبيه للمبالغة، لأنّ هذا نقلٌ يَطّرد على حدٍّ واحد، وله فوائد عظيمة ونتائج شريفة، فالتطفُّلُ به على غيره في الذكر، وتركُه مغموراً فيما بين أشياءَ ليس لها في نقلها مِثْلُ نظامه ولا أمثالُ فوائده، ضعفٌ من الرأي وتقصيرٌ في النظر(٥٢)، وما جاء عند سابقيه في هذا الباب لا يعدّ من الاستعارة في شيء لأنّه شذّ على نظامها وقوانينها.

ومن أمثلة ما وقع عند العلماء ما نقله الجرجانيّ لنا في هذا الباب ما أورده من رأي أبي القاسم الآمدي في فصل من كتابه يُجيب فيه عن شي اعتُرض به على البحتري في قوله:

فكأَنَّ مَجْلِسَهُ المُحجَّبَ مَحْفِلٌ وكأَنَّ خَلْوَتَه الخفيَّةَ مَشْهَدُ [٥٣]

فذكر أنّ المكانَ لا يسمَّى مجلساً إلاَّ وفيه قوم، ثم قال: ألا ترى إلى قول المُهَلْهل:

واستَبَّ بَعْدَك يا كُلَيْبُ المجلسُ [٥٤]

فجاء الكلام على سبيل الاستعارة.

وقد توقّف الجرجانيّ عند هذا الرأي ورأى أنّ إطلاق لفظ (الاستعارة) على وقوع المجلس في البيت الشعريّ جاء بمعنى القوم الذين يجتمعون في الأمور، وليس (المجلس) إذا وقع على القوم من طريق التشبيه، بل على حدِّ وقوع الشيء على ما يتَّصلُ به، وتكثُر ملابَستُه إياه. وأيُّ شبه يكون بين القوم ومكانهم الذي يجتمعون فيه؟ [٥٥]، فالعلاقة القائمة بين الطرفين: (المجلس) أولاً، و(القوم الذين يجتمعون فيه) ثانياً، ليست علاقة تشابه وإنّما علاقة ملابسة لأنّ القوم هم مَنْ يحلّون فيه، والاستعارة غير واقعة هنا – من وجهة نظر الجرجانيّ–لأنّ العلاقة غير قائمة على التشابه وهو القانون الأصليّ للاستعارة.

أمّا التعليل الذي يورده الجرجانيّ لرفضه هذا المذهب من التعبير وعدّه خروجاً عن الأصل فيعود إلى أسباب عدّة، منها[٥٦]:

– إنّ مِلك المُعِير لا يزول عن المستعار، واستحقاقُه إيّاه لا يرتفع، فالعاريّة إنما كانت عاريّةً، لأن للمستعير يدٌ عليها، ما دامت يدُ المعير باقية، ومِلْكه غيرُ زائل، فلا يُتصوَّر أن يكون للمستعير تصرُّفٌ لم يستفده من المالك الذي أعاره، ولا أنْ تستقرّ يدُه مع زوالِ اليد المنقول عنها.

– إنّ الاسم المستعار يتناول المستعارَ له، ليدلَّ على مشاركته المستعار منه في صفةٍ هي أخصُّ الصفات التي من أجلها وُضع الاسم الأول.

– لو كان اللفظ يستحقّ الوَصْف بالاستعارة بمجرَّد النقل، لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنّها مستعارة.

ويورد الجرجانيّ أمثلة دالّة على هذين النوعين من النقل على سبيل التشبيه، والنقل على سبيل الملابسة، وأيّهما أحقّ بتسمية الاستعارة من خلال انطباق قواعد الاستعارة عليها من عدمه، نوردهما مع التوضيح:

ورأي الجرجانيّ أنّه لا يُعقَل تشبيهٌ حتى يكون هاهنا مشبّه ومشبَّه به، فصار الرجلُ أسداً وبَحراً وبدراً، والعلم نُوراً، والجهلُ ظلمةً في باب الاستعارة، لأنّه إذا كان على هذا الوجه، كانت حاجتُك إلى أن تنظر به إلى الأصل أَمَسَّ، لأنّه إذا لم يُتصوَّر أنْ يكون ها هنا سبعٌ من شأنه الجرأة العظيمةُ والبطشُ الشديد، كان تقديرك شيئاً آخر تَحوَّلَ إلى صفته وصار في حكمه من أبعد المُحال.

وأمَّا ما كان منقولاً لا لأجل التشبيه، كاليد في نقلها إلى النعمة، فلا يوجد ذلك فيه، لأنّك لا تثبت للنعمة بإجراء اسم اليد عليها شيئاً من صفات الجارحة المعلومة، ولا تروم تشبيهاً بها البتّة، لا مبالغاً ولا غير مبالغ، فالاسم المستعار يتناول المستعارَ له، ليدلَّ على مشاركته المستعار منه في صفةٍ هي أخصُّ الصفات التي من أجلها وُضع الاسم الأول؟ أعني أنّ الشجاعة أقوى المعاني التي من أجلها سُمّي الأسد أسداً، وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدّها في الأسد. فأما (اليد) ونقلُها إلى النعمة، ليست من هذا في شيءٍ، لأنّها لم تتناول النعمةَ لتدلَّ على صفة من صفات اليد بحال. ويفسر ذلك أنّك تريد بقولك: (رأيت أسداً)، أن تُثبِتَ للرجل الأسدية، ولست تريد بقولك: (له عندي يَدٌ)، أن تُثبت للنعمة اليديّة(٥٧)؛ لهذا امتنع – من وجهة نظر الجرجانيّ– عدّ هذا النوع المبني على الملابسة من باب الاستعارة لخروجها عن قواعد الاستعارة للأسباب التي ذكرناها سابقاً، واعتبره واقعاً على سبيل المجاز الذي يُعدل في لفظه عمّا يوجبه أصل اللغة، والعلّة في ذلك – مثلما يرى الجرجانيّ– أنّ الاسم يقع لما تقول إنّه مجاز فيه، بسبب بينه وبين الذي تجعله حقيقة فيه، نحو أنّ (اليد) تقع للنعمة، وأصلها الجارحة، لأجل أنّ الاعتبارات اللغويّة تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم، وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلّة، ومن شأن

النعمة أن تصدر عن (اليد)، ومنها تصل إلى المقصود بها، وفي ذكر (اليد) إشارة إلى مصدر تلك النعمة الواصلة إلى المقصود بها، والموهوبة هي منه (٥٨)، وبذا يكون التحليل الذي يحقّق الفائدة المرجوّة من الكلام متحقّقاً في تسمية المجاز وليس الاستعارة على سبيل الملابسة.

وهذا الحرص من الجرجانيّ على تطبيق قوانين البلاغة وقواعدها في الكلام يظهر جليّاً في موقفه ممّا ورد في كتب اللغة، من إدخال ما ليس طريقُ نقله التشبيه في الاستعارة، مثلما ورد في كتاب الجمهرة لأبي بكر بن دريد، إذ ابتدأ بَاباً في كتابه أسماه (باب الاستعارات) ذكر فيه: أنّ لفظ (الوغَى) الذي يعني اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كَثُر في الاستعمال وصارت الحرب تسمّى (وَغىً)، وأنشد دليلاً على رأيه قول الشاعر:

إضمامةٌ من ذودها الثلاثينْ لها وغى مثل وَغَى الثمانينْ(٥٩)

قاصداً اختلاط أصواتها، ذاكراً قول العرب: (رعَيْنَا الغيث والسَّماء)، يعني المطر، وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال: (الخُرْس)، ما تُطْعَمُه النُّفَساء، ثم صارت الدَّعوة للولادة (خُرْساً)) و(الإعذار) الختان، وسُمّي الطعام للختان إعْذَاراً، وأنّ الظعينة أصلها المرأة في الهَوْدَج، ثم صار البعير والهودج ظَعِينَةً، ... ، وذكر أيضاً (الرَّاوية) بمعنى المزادة، ... فالوجه في هذا الذي رأوه من إطلاق (الاستعارة) على ما هو تشبيه، كما هو شرط أهل العلم بالشعر، وعلى ما ليس من التشبيه في شيءٍ، ولكنه نقلُ اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاصٍ وضربٍ من الملابسة بينهما، وخَلْطِ أحدهما بالآخر(٦٠).

والسبب في وقوعهم في هذا الالتباس هو أنّهم كانوا قد نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى العاريَّة، وأنّها شيءٌ حُوِّل عن مالكه ونُقل عن مقرّه الذي هو أصلٌ في استحقاقه، إلى ما ليس بأصل، ولم يُراعوا عُرْف القوم (٦١).

أمّا موقف الجرجانيّ من هذا الذي ذهب إليه العلماء في هذا الشأن فقد بيّناه سابقاً من أنّه يعدّ هذا المذهب ليس بالمذهب المرضيّ.

٣- الأضداد في الصفات تحقيقاً لفائدة:

الأصل أنّه لا توجد فضيلة عند اللجوء إلى الوصف بالأضداد في التشبيه على سبيل الانتقاص من قيمة المفاضلة ولكن يُلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يراد تحقيق أغراض إضافيّة للكلام، من أمثلة ما يحصل عندما يُقال في الرجل: (هو أعمى أصمُّ)، يُراد أنّه لا يستفيد شيئاً ممّا يسمع أو يُبصر، فكأنّه لم يسمع ولم يبصر، وهو فاقد لهاتين الصفتين معاً وقد عُدمتا عنده، فقد جُمعت هاتان الصفتان من دون أن تُجمع كلّ صفة منهما مع ضدّها[٦٢]، فلا يُقال أنّه يسمع ولا يسمع معاً، وأنّه ينظر ولا ينظر معاً، هذا هو الأصل.

وفي بعض الأحيان يلجأ المتكلّم إلى إثبات الصفتين معاً في كلامه خارجاً عن الأصل، كقول الراجز:

أَصَمُّ عَمَّا سَاءَه سَمِيعُ [٦٣]

فَتُثْبَتُ له الصفتان معاً على الجملة، فالوصف بعدم السمع والسمع معاً واقع في قول الراجز، إلاّ أنّ مرجع ذلك أنْ يقال إنّه كان يفقد السمع في حال، ويعود إليه في حال أخرى، أو أنّه في حقّ هذا الجنس فاقد الإدراك مسلوبه، وفيما عداه كائن على حكم السميع، فلم يثبت له الصمم على الجملة، إلاّ للحكم بأنّ وجود سَمْعه كالعدم، إلا أنّ ذلك في شيء دون شيء، وعلى التقييد دون الإطلاق [٦٤].

الأصل	• هو أصمّ في حالٍ سميعٌ في حال أخرى
الفرع	• هو أصمٌّ سميعٌ
الجامع	• الجمع بين أمرين متناقضين يستحيل اجتماعهما معاً في الوقت نفسه
الفائدة	• المبالغة في عدم إدراك الموصوف لأشياء من دون أخرى

فالأصل في هذا الباب أنْ لا تكون له فضيلة في الوصف بشيء معدوم، ولكنّه يُلجأ إليه لتحقيق المبالغة في الوصف، فتشبيه الجهل بالموت، وجعل الجاهل ميتاً من حيث كان للجهل ضدٌّ يُنافي الموت ويضادُّه وهو العلم، فلما أردتَ أن تبالغ في نفي

العلم الذي يجب مع نفيه الجهلُ، جعلتَ الجهلَ موتاً لتُؤْيس من حصول العلم للمذكور[٦٥].

ومثله ما يحصل في الاستعارة عندما يُراد وَصْفُ الأمر بالشدّة والصعوبة، وبالبلوغِ في كونه مكروهاً إلى الغاية القُصْوَى، فيقال: لَقِيَ الموت، يريدون لَقِي الأمر الأشدَّ الصعب الذي هو في كراهة النَّفس له كالموت، ومعلومٌ أنَّ كون الشيء شديداً صعباً مكروهاً صفةٌ معلومةٌ لا تُنافي الحياة، ولا يُمْنَع وجودها معه، كما يُمنَع وجود المَوت مع الحياة، فقد عُبّر ها هنا عن شدّة الأمر بالموت، واستعارته له من أجلها، والشّدةُ ومحصُولُها الكراهة، موجودة في كلّ واحد من المستعار له والمستعار منه[٦٦].

ومثله أيضاً قول الشاعر:

لا تحسَبَنَّ المَوْتَ مَوْتَ البِلَى وإنما الموتُ سُؤالُ الرجالْ [٦٧]

فهو لا يفيد أنّ للسُّؤال ضدّاً ينافي الموت أو يضادّه على الحقيقة، وأنّ هذا القائل قصد بجعل السؤال موتاً نَفْيَ ذلك الضدّ، وأن يُؤْيِس من وجوده وحصوله– مثل الحالة الأولى من المبالغة– ، بل أراد أنّ في السؤال كراهة ومرارةً مثل ما في الموت، وأنّ نفس الحرّ تنفِرُ عنه كما تنفر نفوسُ الحيوان جملةً من الموت، وتطلبُ الحياةَ ما

الأصل	• انعدام الحياة يعادل سؤال الرجال
الفرع	• سؤال الرجال فيه كراهة ومرارة مثل الموت
الجامع	• النفرة من الشيء والفرار منه
الفائدة	• التعبير عن شدّة الأمر وكراهته

أمكن في الخلاص منه، فهو يستدعي الضدّ من الموت– الحياة– ولكن في صورة نتيجة مطلوبة.

فأراد الشاعر الكراهة ولذا قال في البيت الذي يأتي بعده:

كلاهما موتٌ، ولكنَّ ذا أشدُّ من ذاكَ لذُلّ السؤالْ [٦٨]

فعبّر بـ(الموت) عن شدّة الأمر عليه وكراهته في نفسه فكأنّه يعادل سلب الحياة منه، ولهذا فهو يطلب الحياة ما أمكنه الخلاص من هذا الموقف، وقد عبّر الشاعر عمّا يريد من خلال استعماله الصفة المضادّة للحياة وهي لفظة (الموت) لبيان النتيجة المرجوّة من كلامه.

٤- إنزال الشرط منزلة الجزاء:

نبّه الجرجانيّ إلى هذا النوع من الخروج على الأصل من خلال حديثه عن الجزاء في الشرط، الذي يخرج عن القاعدة، فالشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء، من ناحية الحدث الذي يقع، ففعل الشرط يختلف عن جوابه الذي هو نتيجة له، وهذه قاعدة عامّة وأصل معتمد في الشرط[٦٩]، ولكن المخالفة تحصل عندما يتوحّد الفعل الدالّ على الحدث مع جوابه، والذي جوّز هذا الأمر هو زيادة المعنى في الكلام المتعلّق بالجواب، و هكذا يكون الأمر أبداً، كلّما زدت شيئاً، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان، ومن ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد، إذا أتى به مطلقاً في الشرط، ومعدّى الى شيء في الجزاء [٧٠].

ويستدلّ الجرجانيّ على هذه الحالة بقوله تعالى: ﴿ **إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم**﴾(الإسراء/٧)، إذ يرى أنّه لولا المعنى في (أحسنتم) الثانية، غير المعنى في الأولى، وأنّها في حكم فعل ثان، لما ساغ ذلك، كما لا يسوغ أن تقول: (إن قمتَ قُمتُ، وان خرجتَ خرجتُ)، ومثله من الكلام قوله: (المرء بأصغريه، إنْ قال قال ببيان، وإن صال صال بجنان (٧١)، فالآية القرآنيّة لا تشير إلى أنّ الإحسان الواقع في فعل الشرط هو الإحسان نفسه الواقع في جواب الشرط، وإنّما هو احسان يختلف من حيث قيمته وآليّة وقوعه، وهذا الأمر هو الذي سوّغ المخالفة الظاهريّة للأصل.

الأصل	• إن أحسنتم للآخرين أحسن الآخرين لكم
الفرع	• إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم
الجامع	• كلّ شيء يتجانس مع نتيجته
الفائدة	• التوكيد على أنّ ما تقدّمه للآخرين يعود عليك مضاعفاً

ومثله قوله تعالى: ﴿ **وإذا بطشتم بطشتم جبارين** ﴾(الشعراء/١٣٠)، فكأنّ البطش هنا وإن اسُتعمل بلفظ واحد بصفة فعل الشرط وجوابه، ولكنّه بطش يختلف نوعه بين البطش العادي، وبطش الجبابرة، فالذي سوّغ هذا الجمع في مادّة اللفظة الاشتقاقيّة هو أنّ الزيادة المتحقّقة في تعدّي الفعل إلى مفعوله في حالة الجملة الجزائيّة انسحبت في التعدّي إلى الشرط والجزاء معاً، إذ يجري ذلك في الفعلين قد عديّا جميعاً، إلا أنّ الثاني منهما قد تعدّى إلى شيء زائد على ما تعدّى له الأوّل، ومثاله قول العرب: (إن أتاكَ زيدٌ أتاكَ لحاجة)[٧٢]، هذا التعدّي هو الذي أعطى معنى إضافيّاً تزيد درجته على الجمل الشرطيّة الواقعة في مقام فعل الشرط.

فالذي سوّغ مجيء الشرط وجوابه بالمادّة الاشتقاقيّة نفسها والخروج على قواعد الشرط الأصليّة هو أنّ المعنى الإضافيّ الذي أفاده الوصف الواقع في جواب الشرط أحدث اختلافاً جزئيّاً في المعنى، هذا الاختلاف هو الذي جوّز هذا الخروج على الأصل.

٥- إنزال متلقّي الخبر منزلة تخالف واقعه:

الخبر هو كلّ كلام يحتمل الصدق والخبر لذاته، بغضّ النظر عن قائله، وقد تعارف البلاغيّون على أنّ صدق الخبر يتحقّق عندما تتطابق نسبتا الخبر: الخارجيّة- التي تُعرف من مطابقة الخبر لواقعه الخارجيّ-والداخليّة - التي تُعرف من دلالة ألفاظه-، فإذا لم تتطابق النسبتان كان الخبر كاذباً، هذا هو الأصل، وقد أضاف الجرجانيّ إلى

هـذا الأصـل مسـألة أنّ صـدق الخبـر إذا اقتـرن بالمشـاهدة كـان أكثـر تـأثيراً فـي النفوس(٧٣).

وقد تعارف البلاغيّون فيما بينهم أيضاً على أنّ الخبر يلقى ليحقّق إحدى فائدتين: فائدة الخبر، ولازم الفائدة، أمّا الجماليّة البلاغيّة فتأتي عندما يخرج الخبر عن وظيفته في هاتين الفائدتين ولكنّه مع ذلك يبقى مطابقاً لمقتضى الحال البلاغيّ فيحقّق أغراضاً بلاغيّة أخرى، مثل: إظهار الضعف، أو الحزن، أو الفخر، أو أيّ شيء آخر يكشف عنه السياق.

ومراعاة مقتضى الحال هو الشرط المهم الذي وضعه البلاغيّون لجودة الكلام ودخوله في دائرة الكلام البليغ، فمن دون هذا الشرط لا يستحق المتكلّم أن يوصف بكونه بليغاً إذا لم يكن كلامه موصوفاً بذلك بسبب هذا الشرط، وهذا الشرط يتحقّق من خلال النظر إلى حال المتلقي للخبر، وهنا يأتي دور المؤكّدات التي تعين على إحداث حالة التوازن بين النسبة الداخليّة والنسبة الخارجيّة للخبر فتكون دالّة في سياق الكلام على مدى المراعاة لمقتضى الحال، وبموجب هذا الشرط انقسمت أنواع الخبر على ثلاثة أقسام: إبتدائي، وطلبي، وإنكاري، وبموجب هذا الفهم لحال متلقي الخبر فإنّ تفسير أحوال المخاطبين معلوم اعتماداً على عدد المؤكّدات في النصّ، وهذا ما تعارف عليه البلاغيّون في موقفهم من الخبر وأنواعه وكيفيّة الإلقاء له، فهذه القواعد الرئيسة للخبر توصّل إليها البلاغيّون من خلال استدلالهم بالنصّ القرآنيّ وكلام العرب، وبموجب استدلالهم اعتماداً على هذه المصادر توصّلوا إلى قاعدة أسّسوا عليها وأقاموا بموجبها تحليلاتهم للنصوص.

ولكن قد نجد ما يشذّ عن هذه القاعدة ويخرج عليها عندما يأتي الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وذلك يحدث عندما يشذّ الكلام عن القاعدة البلاغيّة فلا يكون مستنداً إليها، وهنا يخرج الكلام من السير على قواعد استدلاليّة يمكن اعتمادها للحكم على النصّ وتحليله إلى أسس ذوقيّة قد لا يتساوى فيها المتلقّون للنصّ، وقد لا يتصفون برهافة الحسّ نفسها، ولكنّهم مع ذلك يؤسّسون لقواعد حسيّة يحاول ذوي الحسّ والذوق الوقوف عندها وتثبيتها وتوجيه الآخرين إلى الوقوف عندها والعمل بموجبها للوصول إلى النكتة البلاغيّة التي حقّقتها في الكلام، يتمثّل هذا الخروج في

وقوع الخبر موقعاً يخالف واقعه الأصليّ فينزل المتلقّي المنكر للخبر منزلة خالي الذهن، أو ينزل المتلقّي خالي الذهن منزلة المنكر أو المتردّد.

وقد نبّه البلاغيّون إلى أنّ هذه المخالفة للأصل تحقّق أغراضاً بلاغيّة إضافيّة ما كان لها أن تحصل باعتماد الأصل الاستدلاليّ للقاعدة، والجرجانيّ نبّه إلى هذا الأمر أيضاً، واستدلّ على انزال خالي الذهن منزلة المنكر، وبالعكس منه بقول الشاعر حجل بن نضلة الباهليّ:

جاءَ شقيقٌ عارضاً رمحه إنّ بنيّ عمّك فيهم رماح (٧٤)

ففي الشطر الأول جاء شقيق– الشخص الذي تحدّث عنه الشاعر– مدلاً بنفسه متبختراً بشجاعته، مستعرضاً نفسه أمام بني عمّه وعشيرته، قد وضع رمحه عرضاً، مغترّاً بنفسه، وعلى اعتقاد شديد منه أن لا يتقدّم له أحد، حتّى كأن ليس مع أحد من قومه رمح يدفعه به، مستهيناً بهم، فهم ليسوا أهلاً للحرب كي يحاربهم، أو كأنّهم غير

الأصل	• إنّ شقيقاً جاء عارضاً رمحه، بنو عمّك فيهم رماح
الفرع	• جاءَ شقيقٌ عارضاً رمحه، إنّ بني عمّك فيهم رماح
الجامع	• خلوّ الذهن تماماً عمّا هو حاصل في الواقع
الفائدة	• المبالغة في بيان مدى الاغترار والاستهزاء بالآخرين

جديرين بأنْ يواجههم برمحه(٧٥).

فجاء الكلام خالياً من أدوات التوكيد في الشطر الأوّل لوصف الشخص الذي تحدّث عنه الشاعر بأنّه خالي الذهن تماماً من ردّة فعل قومه، بينما في الواقع كان هناك من سيتصدّى له برمحه فيما لو عرض لهم، فالمفروض أن يكون الكلام مؤكّداً بأداة توكيد لمطابقة الواقع الفعليّ للخبر ولكنّه أخرجه عن هذا الواقع إلى ما يخالفه من خلوّ الذهن تماماً من هذا الأمر المتوقّع.

وفي الشطر الثاني من البيت أكّد الشاعر الخبر بحرف التوكيد (إنّ)، فأنزل المتكلّم – غير المنكر للواقع الفعليّ– منزلة المنكر، فكأنّ وجود فرسان في قوم الشاعر هو أمر

غير جدير بالإنكار منه، إذ فيهم الشجاع والقوّي الذي لن يسمح بالتمادي عليهم من قبل (شقيق) أو التجاوز على العشيرة، فأنزل الشاعر غير المنكر منزلة المنكر، والسبب في لجوء الشاعر إلى هذا الأسلوب هو بيان مدى التمادي والتجاوز عليهم من قبل (شقيق) وهم أولاد عمّه ومع ذلك فقد استوعبوه ولم يسمحوا بالتعرّض له لأنّهم يعدّ واحداً منهم حتّى وأن أخطأ في حقّهم.

٦ – التخييل غير المعلّل:

يضع الجرجانيّ شبه القوانين التي تحكم (التخييل)– بحسب تعبيره–، فالتخييل لا يقع إلا لعلّة موجبة، هذا هو الأصل في القانون، إلى جانب تناسي التشبيه، وصرف النفس عن توهّمه(٧٦)، ولكن قد يأتي التخييل في الكلام من غير علّة موجبة، ويتمّ تناسي التشبيه جملة وتفصيلاً، فكأنّ الكلام جارٍ على الحقيقة ولا يراد منه الخروج عن نظامها، ومن هنا يحصل الشذوذ من خلال الخروج على قانون التخييل الذي وضعه الجرجانيّ، مستشهداً له بأمثلة عديدة، منها: أنّهم يستعيرون الصِّفة المحسوسة من صفات الأشخاص للأوصاف المعقولة، ثمّ تراهم كأنّهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها، وكأنّ حديث الاستعارة والقياس لم يجرِ منهم على بال ولم يرَوْه ولا طيفَ خَيال. ومثالُه استعارتُهم العلوَّ لزيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر والسلطان، ثم وَضْعُهم الكلام وضعَ من يذكر علُواً من طريق المكان، ألا ترى إلى قول أبي تمام:

ويَصْعَدُ حَتَّى يظُنَّ الجَهولُ بأنّ لَهُ حاجةً في السماءِ (٧٧)

فلولا قصده أن يُنْسِيَ الشبيه ويرفعَه بجهده، ويُصمِّم على إنكاره وجَحْده، فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانيّة، لمَا كان لهذا الكلام وجهٌ(٧٨).

فكلام الشاعر يوحي بأنّ صعود هذا الشخص إلى السماء هو أمر متحقّق وواقع فعلاً، فكأنّه لم يقع التشبيه والاستعارة أصلاً، ولم يحصل أيّ تخييل في الكلام.

الأصل	• الممدوح تعلو منزلته في الفضل باستمرار
الفرع	• يصعد الممدوح في السماء ليطلب حاجةً لهُ
الجامع	• صفة الارتفاع المستمرّ بلا توقّف
الفائدة	• المبالغة في ثبوت وصف الارتفاع للممدوح

والمتعارف عليه أنّ العلو المكانيّ ممّا يُستعار في الكلام للإشارة إلى علوّ الرجل المعنويّ وارتفاع منزلته في الفضل والسلطان، وأساليب التعبير عنه ممّا يتعارف عليه البلاغيّون في كلامهم، ولكن في لجوء الشاعر إلى هذا الأسلوب من تناسي وقوع الاستعارة أصلاً، وما بُنيت عليه من التشبيه ممّا يعدّ شذوذاً وخروجاً على أصل التخييل؛ إذ لا توجد علّة موجبة لهذا الخروج، إذ أنّ أساليب التعبير عن المراد من العلوّ وارتفاع المنزلة ممكنة ومتاحة للشاعر، ولكن ما أوجب هذا الخروج هو المبالغة في مقدار هذا العلّو الذي هو ثابت للممدوح فعلاً – على وفق ما ذكره الشاعر– وليس في منزلة المتخيّل أنّه واقع، وهذا الأمر لا يتحقّق إلا من خلال هذا الأسلوب، إذ أنّ الاستعارة لا تلغي الأصل الذي انطلق منه التشبيه فيما لو استُعملت في الكلام، ولكن في أسلوب التخييل غير المعلّل يتمّ تناسي الأصل وكأنّ الأمر ثابت للممدوح وواقع بالفعل منه على وجه اليقين.

وهكذا الحكم يصبح أمراً مفروغاً منه إذا استعاروا اسمَ الشيء بعينه من نحو شمس أو بدر أو بحر أو أسد، فإنّهم يبلغون به هذا الحدّ، ويصوغون الكلام صياغاتٍ تقضي بأن لا تشبيه هناك ولا استعارة، مثاله قوله:

قامت تظلّلني من الشمس نفسٌ أعزُّ عليَّ من نَفْسِي

قامت تظلّلني ومن عَجَبٍ شمسٌ تُظَلِّلني من الشَّمس[٧٩]

فلولا أنه أنْسَى نفسَهُ أنّ ها هنا استعارةً ومجازاً من القول، وعَمِلَ على دعوى شمس على الحقيقة، لما كان لهذا التعجّب معنًى، فليس بِبِدْعٍ ولا مُنكَر أن يظلِّلَ إنسانٌ حسن الوجه إنساناً ويَقِيه وَهَجاً بشخصه [٨٠].

فالشاعر تناسى وقوع الاستعارة وما بُنيت عليها من تشبيه الحبيبة بالشمس في حسنها وجمالها ووهج اشعتها وحضورها، فكأنّه لا تشبيه ولا استعارة واقعة في الكلام، وهذا الأمر يعدّ مخالفة لقواعد التخييل من عدم تناسي الأصل وحضوره في الكلام ذهناً وعقلاً، ولكن ما أوجب هذا الخروج هو المبالغة في صورة التعجّب إلى الحدّ

الأصل	• الحبيبة التي تشبه الشمس قامَتْ تضلّلني من الشمسِ
الفرع	• الشمسُ قامت تضلّلني من الشمسِ
الجامع	• صفة الحسن والوهج
الفائدة	• المبالغة في ثبوت صفات الحسن والوهج وانتشاره للحبيبة

الذي يُظهر الحبيبة أنّها شمسٌ حقيقيّة في الواقع، وأنّ صفات الشمس بمجملها ثابتة لها وهذا الأمر لا يحقّقه استدعاء أصل الاستعارة في الكلام.

٧- تنزيل الوجود منزلة العدم في الاستعارة العقليّة الواقعة في المفرد:

ممّا اتفق عليه البلاغيّون أنّ التشبيه العقليّ لا تؤدي صوره إلا التراكيب، ولكنّ عبد القاهر الجرجانيّ لفت الانتباه إلى أمر مثير في هذه المسألة وهو أنّ التصوّر العقليّ قد تثير صورته لفظة مفردة، فهو ليس حكراً على التراكيب، وهذا أصل من أصول البيان التي ينبغي اعتمادها، والتأسيس عليها، ومن هذا الأصل استعارة (الشمس) للرجل تصفه بالنباهة والرِّفعة والشرف والشهرة وما شاكل ذلك من الأوصاف العقليّة المحضة التي لا تلابسها إلا بغريزة العقل، ولا تعقلها إلا بنظر القلب، وهذه ملاحظة دقيقة منه، فالاستعارة الواقعة في المفرد قد تكون علاقة المشابهة الواقعة بينها وبين اللفظ الأصليّ قائمة على اشتراك في الجنس أو في الصفة على الحقيقة، أو في صورة يرسمها العقل(٨١).

وهذه التقسيمات جميعاً هي بمثابة الأصول التي تسير عليها قواعد الاستعارة في المفرد في علم البيان، والخروج عن هذه الأصول يعدّ مخالفة للأصل وشذوذاً عن القاعدة، هذا الخروج ارتبط بالقسم الثالث من تقسيمات الاستعارة العقليّة الواردة في المفرد (٨٢)، وبالذات عندما يؤخذ الشبه من المعقول للمعقول.

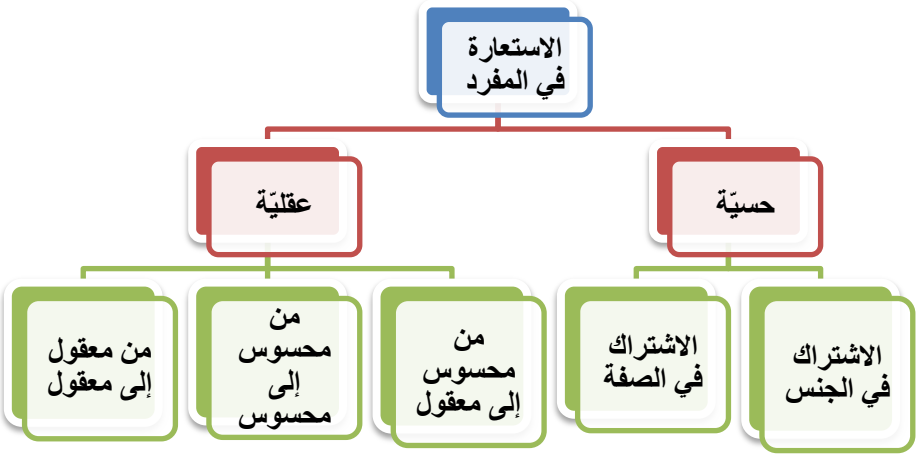

فقد يحصل ما يخالف هذه القاعدة فيأتي أحّد الطرفين معدوماً في الوجود، أي ليس له ما يماثله عقلاً، أو هو أمر لا يمكن توصيفه على وجه التقريب، وفي الحالتين سواء أكان الطرف الأوّل أم الطرف الثاني الذي يتأسّس عليه التشبيه معدوماً فهو خروج عن قاعدة التشبيه وعن الأصل في الاستعارة، وهو يمثّل مخالفة تامّة لقانون وأصل استدلاليّ اعتُمد عليه في التأسيس للبلاغة، ولكنّه مع ذلك فقد حقّق غرضاً بلاغيّاً وفائدة مضافة إلى المعنى، وهو بمثابة تأسيس لقوانين الحسّ والذوق التي لا تعترف بقانون أو قاعدة.

ومثاله ما يُلجأ إليه من تنزيل الوجود منزلة العدم عندما يُراد المبالغة في التقليل من قيمة الشيء والحطّ من منزلته، فالمتعارف عليه في التشبيه أن يكون الطرف الثاني هو الأكثر قوّة في الصفة فيُلجأ إلى تقريب الطرف الأوّل منه كي يكون أكثر قوّة بعد تشبيهه به، ومنه تؤخذ الاستعارة للمبالغة في قوّة الصفة الدالّة عليها، ولكن عندما يصبح الطرف الثاني وضيعاً، متنزّلاً منزلة العدم– وهذه مخالفة للأصل والقاعدة–

فإنّه سوف يُنزل من قيمة الطرف الأوّل إلى منزلة العدم واللا شيْ، وهذا ما اعتمده الشعراء في توظيف هذا الاستعمال للتقليل من قيمة الشيء الذي يصفوه(٨٣).

ويورد الجرجانيّ أمثلة أخرى مماثلة لما سبق، منها قول ابن نُباتة:

ما زِلْتُ أعطِفُ أيّامي فتمنحني نيلاً أدقُّ من المعدومِ في العدمِ (٨٤)

وقول أبي تمّام:

أفــيَّ تــنظِمُ قـولَ الزورِ والفَنَدِ وأنتَ أنزرُ من لا شيءَ في العددِ (٨٥)

وقول أبي تمّام أيضاً:

هَبْ مَنْ لَهَ شيءٌ يريدُ حِجابَهُ ما بالُ لا شيءٍ عليه حِجابُ (٨٦)

فما يلاحظ هنا أنّ الاستعارة وقعت في ألفاظ (لا شيء) و(المعدوم) – الدالّتين على أشياء معدومة القيمة– لأشياء موجودة ولها قيمة، وفي ذلك إلماحة إلى أنّ هذا الـ(لا شيء) و(المعدوم) لا قيمة له تُحسب في الواقع فمنزلته منزلة هذه الأشياء في انعدام قيمتها الواقعيّة، وإنعدام فائدتها، وعدم حصول المنفعة منها، فهي قد شاركت المعدوم في عدم غنائه ونفعه. والمراد من هكذا استعارة هو التقليل من قيمة الشيء والحطّ من

الأصل	• الشيء الثمين عليه حجابٌ
الفرع	• لا شيءٌ عليه حجابٌ
الجامع	• انعدام القيمة بعد أن كان شيئاً ثميناً
الفائدة	• المبالغة في الحطّ من منزلة المهجو

منزلته بانزاله إلى هذا المستوى المنعدم.

وقد أشار الجرجانيّ إلى أنّ لفظة (شيء) عندما ترد في كلام العرب قد يراد منها رفع قيمة الشيء وإثبات الفضيلة له على وجه المبالغة، فيقال: (هذا هو الشيء وما عداه فليس بشيءٍ)، أي: إنّ ما عداه إذا قيس إليه صَغُر وحَقُر حتى لا يدخل في اعتداد، وحتى يكونَ وِجْدَانه كفِقْدَانهُ، فقد نزّلت الوجود فيمَنْ عدا المذكور منزلةَ العدم، وهذا الغرض يخالف ما سبق من حطّ منزلة الوجود والتقليل من قيمته. وقد يُراد في

استعمال اللفظة أيضاً التفضيل على توسُّط، ويكون القصدُ الإخبار بأنّه غير ناقص على الجملة، ولا مُلْغًى منزلةَ المعدوم، وذلك قولك: (هذا شيءٌ)، أي: داخل في الاعتداد، تقول: (هذا هو الرجل ومَنْ عَداه فليس من الرجوليّة في شيء)، تبالغ في التفضيل، وتجعل حقيقة الجنسيّة مقصورةً على المذكور[٨٧]، فالسياق هو الحاكم في تحديد الغرض المراد من استعمال اللفظة.

٨ - **الخروج عن المعقول لتحقيق التعجّب:**

وفي هذه الحالة يخرج المتكلّم عمّا هو متعارف ومعقول تحقيقاً لغرض التعجّب ممّا يعرض، والشاعر حينها يعرض صورة غير تلك الصُّوَر المتعارف عليها عند عامّة الناس، ويثبتها خلاف المعهود، تحقيقاً للتعجّب، من ذلك قول البحتريّ:

طلعتَ لــهم وقــتَ الشَّروقِ فــعاينوا

سَنَا الشمسِ من أفقٍ ووجهك من أفقِ

ومـــا عاينوا شمسينِ قبــلهما الــتقى

ضياؤهما وفــقــاً مــن الــغربِ والــشّرقِ[٨٨]

فالشاعر خرج بالسامعين إلى التعجّب لرؤية ما لم يروه قط، ولم تَجْرِ العادة به، ولم يتمَّ للتعجُّب معناه الذي عناه، ولا تظهر صورته على وصفها الخاصّ، حتى يجترئ على الدَّعوى جُرْأةَ من لا يتوقف ولا يَخشى إنكارَ مُنْكِرٍ، ولا يَحْفِل بتكذيب الظاهر له، ويسُوم النفس، شاءَت أمْ أَبَتْ، تصوُّرَ شَمْسٍ ثانية طلعت من حيث تغرب الشمس، فالتقتَا وَفْقاً، وصار غرْب تلك القديمة لهذه المتجددةِ شرقاً [٨٩]، فصورة الممدوح الذي

الأصل	•طلعَ الممدوح وقت الشروق كأنّه شمسٌ فعاين الناظرون شمسين معاً
الفرع	•طلعتْ شمسُه – الممدوح– وقت الشروق فعاين الناظرون شمسين معاً
الجامع	• صفة الشهرة وذيوع المعروف بين الناس
الفائدة	• المبالغة في التعجّب من الوصف بشكل مغرق

ظهر على شكل شمس غلب ضياؤها على الشمس الكونيّة من خلال تناسي وقوع التشبيه في الصورة أصلاً، واجتماع الشمسين معاً في مكان واحد صورة غير مألوفة للسامعين البتة، ووصف لا يمكن أن يتبادر إلى الذهن إلا على سبيل التعجّب المبالغ فيه.

ومثله أيضاً في تحقيق هذا المذهب من القول، قول الشاعر:

لا تعجبوا من بلي غلالَتهُ قد زرَّ أزرارهُ على القمرِ (٩٠)

إذ عمد الشاعر إلى شيء هو خاصيّة في طبيعةِ القمر، وأمرٌ غريب من تأثيره، ثم جَعلَ يُرِى أنّ قوماً أنكروا بِلَى الكتّان بسُرعة، وأنّه قد أخذ ينهاهم عن التعجُّب من ذلك ويقول: ((أما ترونه قد زرَّ أزرارَه على القمر، والقمرُ من شأنه أنْ يُسْرِع بِلَى الكتان))، وغرضه بهذا كلّه أن يُعلِم أن لا شكَّ ولا مِريَة في أنّ المعاملة مع القمر نفسِهِ، وأنّ الحديث عنه بعينه، وليس في البَين شيءٌ غيره، وأنّ التشبيهَ قد نُسي وأُنْسيَ(٩١).

الأصل	• لا تعجبوا من بلي غلالته فقد زُرّت أزراره على منْ حسنه يشبه حسن القمرِ
الفرع	• لا تعجبوا من بلي غلالته قد زرّ أزراره على القمرِ
الجامع	• بلي الشيء وتهلهله لوجود العلّة الموجبة لذلك
الفائدة	• المبالغة في التعجّب من الصورة

ويرى الجرجانيّ أنّ العلّة التي ألجأت الشعراء إلى اعتماد هذا المذهب – في القول– من إخفاء التشبيه ومحو صورته من الوهم تظهر عندما نحاول إظهار صورة التشبيه الأصليّة، والكشفْ عن صفته ووجهه،فنقول: ((لا تعجبوا مِن بِلى غِلاَلته، فقد زرَّ أزرارَهُ على مَنْ حُسْنُه حسنُ القمر))، ثم ننظر هل نرى إلاّ كلاماً فاتراً ومعنًى نازلاً، ثمّ نخبر أنفسنا هل نجد ما كنا نجده من الأريحيّة؟ ولننظر في أعين السامعين هل

نرى ما كنّا نراه من ترجمةٍ عن المسرَّة، ودِلاَلةٍ على الإعجاب؟ ومن أين ذلك وأنَّى وأنت بإظهار التشبيه تُبطل على نفسك ما له وُضِعَ البيتُ من الاحتجاج على وُجوب البِلَى في الغلالة، والمَنْعِ من العجب فيه بتقرير الدِّلالة ؟ (٩٢).

فما يحصل في هذا الطريق من التأليف أنّ التشبيه يختفي وتُمحى صورته من الوهم، فيفضي بالسامع إلى خلابة لم تكن موجودة لديه، وصورة لم تكن مألوفة، ويرى الجرجانيّ أنّ هذا الموضع في غاية اللطف، لا يبين إلا إذا كان المتصفّح للكلام حسّاساً، يعرف وحي طبع الشعر، وخفيّ حركته التي هي كالخَلْس، وكمسرى النفس في النفس (٩٣)، وبذلك يكون الجرجانيّ قد أرجع قضيّة الوقوف على هذا النوع من التشبيه إلى الحسّ والذوق اللذين لا يتوفّران لكلّ أحد.

٩- عكس التشبيه للتخييل:

يلجأ الشعراء إلى هذا الأسلوب للمبالغة في استحقاق صاحب الصفة للصفة وهو لا يستحقّها في الواقع، ويرى عبد القاهر الجرجانيّ أنّ استعمال الشعراء لهذا الأسلوب غير جارٍ على قواعد التشبيه، وأنّه خروج عن القياس، يُلجأ إليه لتحقيق غرض بلاغيّ، فالشاعر يلجأ إلى هذا الأسلوب جرياً علي عادة التخييل، وذلك بأنْ يُوهِم في الشيء الذي هو قاصرٌ عن نظيره في الصفة أنّه زائد عليه في استحقاقها، واستيجابِ أن يُجعَل أصلاً فيها، فيصحُّ على موجَب دعواه وسَرَفه أن يجعل الفرعَ أصلاً، وإن كُنّا إذا رجعنا إلى التحقيق، لم نجد الأمرَ يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه(٩٤)

ومثاله قول محمد بن وُهيب:

وبَدا الصباحُ كأنَّ غُرّتَهُ وجهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدَحُ (٩٥)

فجعل الشاعر وَجْه الخليفة كأنه أعرفُ وأشهرُ وأتمُّ وأكملُ في النور والضياء من الصَّباح، فاستقام له بحكم هذه النِّيَّة أن يجعل الصباحَ فرعاً، ووجهَ الخليفة أصلاً.

الأصل	• وجه الخليفةِ يشبه الصباح
الفرع	• الصباح يشبه وجه الخليفةِ
الجامع	• صفة الشهرة والذيوع بين الناس
الفائدة	• المبالغة في الوصف بشكل مغرق

ويرى الجرجانيّ أنّ هذه الطريقة في سبك الكلام قد يراها البعض تشبه قول العرب: ((لا يُدرَى أوَجْهُه أَنورُ أم الصُّبح، وغُرَّته أضوأُ أم البدر))، وقولَهم إذا أفرطوا: ((نور الصباح يَخْفَى في ضوء وجهه))، أو ((نور الشمس مسروقٌ من جبينه))، وما جرى في هذا الأسلوب من وُجوه الإغراق والمبالغة ولكنّها لا ترقى إلى ما جرى في البيت الشعريّ، وذلك أنّ الطريقةِ الأولى– التي جرت في البيت الشعريّ– فيها خِلاَبةً وشيئاً من السحر، وهو أنّه كأنّه يستكثِر للصَّباح أن يُشَبَّه بوجه الخليفة، ويوهم أنّه قد احتشَد له، واجتهد في طلب تشبيه يُفخِّمُ به أمره، وجِهَتُه الساحرة أنّه يُوقع المبالغةَ في نفسك من حيث لا تشعر، ويُفيدُكَهَا من غير أن يظهر ادِّعاؤه لها، لأنّه وضع كلامَه وَضْعَ مَنْ يقيس على أصل متَّفَقٍ عليه، ويُزَجِّي الخبر عن أمرٍ مسلَّم لا حاجة فيه إلى دعوى، ولا إشفاقَ من خلاف مخالفٍ وإنكار منكرٍ، وتجهُّمِ معترضٍ، والمعاني إذا وردت على النَّفس هذا المورِدَ، كان لها ضربٌ من السُّرور خاصٌّ، وحَدَث بها من الفَرح عجيبٌ، فكانت كالنعمةِ لم تُكدرها المِنَّة، والصَّنيعةِ لم يُنَغِّصها اعتداد المُصْطَنِع لها [٩٦].

فالأصل كان متاحاً ومعروفاً شائعاً، فلمّا ورد عليه انعكاس هذا الأصل بهذه الصورة المتخيّلة أحدث في النفس فرحاً وسروراً أكثر ممّا في الصورة الأصليّة، وفي التشبيه عادة يكون المشبّه به هو الأقوى والأعرف والأشهر بحيث أنّ (المشبّه) يكون ضعيفاً في صفته فيستمدّ قوّته من (المشبّه به)، ومخالفة هذه القاعدة التي يجري عليها التشبيه أوجب فائدة إضافيّة من المبالغة في المعرفة بالأمر، فكأنّ وجه الخليفة أشهر من أن يُسأل عنه بحيث نُسب إليه وجه الصباح وشُبّه به.

ومثله قول ابن المعتز:

وكأنّ الشمسَ المنيرةَ دينا ... رٌ جَلَتهُ حدائدُ الضرّابِ (٩٧)

فالتشبيه الواقع في البيت وإن خالف الأصل فهو من وجهة نظر الجرجانيّ تشبيه حَسَنٌ مقبول، وإن عظُم التفاوتُ بين نُورِ الشمس ونور المرآة والدِّينارِ أو الجِرْم والجرم، لأنّك لم تضع التشبيه على مجرَّد النُّور والائتلاق، وإنّما قصدت إلى مستديرٍ يتلألأ ويلمع، ثم حدّدت خصوصيّة في جنس اللون يوجد في المرآة المجلوَّة والدينار المُتَخلِّص من حَمْيِ السِّكّة، كما يوجد في الشمس، فأمّا مقدار النور، وأنّه زائد أو ناقص ومتناهٍ، أو متقاصر، والجِرمُ أعظِيمٌ هو أم صغير ؟ ؛ فلم تتعَرَّض له، ويستقيم لك العكس في هذا كلّه، نحوُ أن تشبّه المرآة بالشمس، وكذلك لو قلت في الدينار: ((كأنّه شمس))، أو قلت: ((كأنّ الدنانير المنثورة شموسٌ صغار)) لم تتعدَّ الأصل المتعارف عليه في الاستعمال(٩٨).

الأصل	• كأنّ الدينار الذي جلته يد الحدّاد شمسٌ منيرةٌ
الفرع	• كأنّ الشمس المنيرة دينارٌ جلته يدُ الحدّادِ
الجامع	• صفة الاستدارة واللمعان
الفائدة	• المبالغة في إثبات الصفة للشيء

فالتشبيه اعتماداً على قاعدة الأصل يُظهر المشاركة في جنس اللون من دون التعرّض للصفات الأخرى من الاستدارة واللمعان، وإحداث العكس في التشبيه يبيّن أن قضيّة الاشتراك في اللون هي أمر ثابت ومنتهي ولكنّ التركيز حينها يقع على الصفات الأخرى بشكل مبالغ به.

١٠ – عكس التمثيل:

وعلى غرار ما يحصل في عكس التشبيه فإنّ الأمر يحصل في التمثيل أيضاً ولكن باختلافات كثيرة، ويحاول الجرجانيّ أنْ يوضّح هذه الاختلافات من خلال الاستدلال بشاهد شعريّ يوظّفه لهذا الغرض، وهو قول الشاعر القاضي التنوخي:

وكأنَّ النجومُ بينَ دجاهُ سننٌ لاحَ بـينـهنّ ابتداعُ [٩٩]

فالجرجانيّ يرى أنّ تشبيه السُّنن بالنجوم، تمثيل، والشبه عقليٌّ، وكذلك تشبيه خِلافِها من البِدْعة والضلالةِ بالظُّلمة. ثمّ إنّه عكس الأصل فشبّه النجوم بالسُّنن، وهذا الكلام لا يجري مَجْرَى قولنا ((كأنّ النجوم مصابيح)) تارةً، و((كأنّ المصابيح نجوم)) التي هي الأصل في كيفيّة التشبيه من حيث قوّة الصفات، ولا مجرى قولك: ((كأنّ السيوف بُروق تَتْعَقّ))، و((كأنّ البروق سيوف تُسلُّ من أغمادها فَتَبْرُق)) الذي هو من التشبيه التمثيليّ الجاري على الأصل[١٠٠]، وإنّما ما ورد في البيت الشعريّ هو عكس للتشبيه التمثيليّ، وهو يختلف عن التشبيه الذي يرد بين طرفين من حيث إنّ التمثيل يكون مبنيّاً على الشبه العقليّ وعلى التأويل، بينما يكون التشبيه مبنيّاً على صفات مشتركة بين طرفين، هذه الصفات محسوسة ومشاهدة، ويكون أولّهما أقلّ من الثاني في قوّة الصفة فيكتسب قوّته منه.

الأصل	• السنن التي تلوح بينها البُدعة تشبه النجوم بين الدجى
الفرع	• النجوم بين الدجى تشبه السنن التي تلوح بينها البُدعة
الجامع	• الأمور المتأوّلة من ظهور شيء منير بين ظلام دامس
الفائدة	• زيادة الصفات المتأوّلة من حيث شدّتها وقوّتها اللونيّة

ومن هذا الباب فإنّ عكس التشبيه يختلف عن عكس التمثيل من حيث النتيجة المتحقّقة من خلالهما؛ وذلك أنّ الوصف هناك لا يختلف من حيث الجنس والحقيقة، فهو مشترك بين طرفيّ التشبيه، وتجدُه عينُه في الموضعين، وليس هو في تشبيه التمثيل، إذ لا يكون مشاهداً محسوساً، بل يكون معقولاً متصوَّراً بالقلب ممتنعاً فيه

الإحساس. فأنت تجد في السيوف لَمَعَاناً على هيئة مخصوصة من الاستطالة وسرعة الحركة، تجده بعينه أو قريباً منه في البُروق، وكذلك تجد في المَدَاهن من الدُرّ حَشْوُهن عَقيقُ، من الشكل واللون والصورة ما تجده في النرجس، حتى يُتصوَّر أن يشتبه الحال في الشيء من ذلك، فيُظَنّ أن أحدَهما الآخرُ: فلو أنّ رجلاً رأى من بعيد بريقَ سيوف تُنْتضَى من الغُمود، لم يَبْعُد أن يغلَطَ فيحسب أنّ بروقاً انعقَّت، وما لم يقع فيه الغلط كان حاله قريباً ممّا يجوز وقوع الغلط فيه، ومحالٌ أن يكون الأمر كذلك في التمثيل، لأنّ ((السُنَن)) ليست بشيء يتراءَى في العين فيشتبهَ بالنجوم، ولا ههنا وصفٌ من الأوْصاف المشاهَدة يجمع السنن والنجوم(١٠١)، فهذه الأمور جميعاً هي ممّا يتمّ تأويله، إذ لا تستقيم معانيه اعتماداً على ظاهر النصّ مثلما هو الحال في التشبيه، وإنّما يُقصد بالتشبيه في هذا الضرب ما تقدّم من الأحكام المتأوَّلة من طريق المقتضَى. فلمَّا كانت ((الضلالة والبدعة)) وكلّ ما هو جهلٌ، تجعل صاحبَها في حكم مَنْ يمشي في الظُّلمة فلا يهتدي إلى الطريق، ولا يفصل الشيءَ من غيره حتى يتردَّى في مَهْواةٍ، ويعثُرَ على عدوّ قاتلٍ وآفةٍ مهلكة، لَزِم من ذلك أن تُشبَّه بالظلمة، ولزم على عكس ذلك أن تشبَّه ((السُنَّةُ والهُدَى والشريعةُ وكلُّ ما هو عِلْمٌ)) بالنُّور (١٠٢).

وبذا يكون المحور الرئيس الذي يقوم عليه وجه الاختلاف بين عكس التشبيه وعكس التمثيل هو أنّ طريقة عكس التمثيل لا تجيء على حدّها في التشبيه الصريح، وأنّها إذا سُلِكَت فيه كان مبنيّاً على ضرب من التأوّل والتخيُّل فيخرج عن الظاهر خروجاً ظاهراً، ويبعُدُ عنه بُعداً شديداً (١٠٣)، وما حصل في البيت الشعريّ يؤيّد ذلك فهو يقوم التأويل إذ أنّه لمّا شاع وتُعُورف وشُهِر وصفُ ((السُنّة)) ونحوها بالبياض والإشراق، و((البِدعة)) بخلاف ذلك، كما قال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (أتيتكم بالحنيفيّة البَيْضَاء ليلُها كنهارِها)(١٠٤)، وقيل (هذه حُجَّة بيضاء)، وقيل للشبهة وكل ما ليس بحقّ: ((إنّه مُظْلم))، وقيل ((سواد الكفر))، و ((ظلمة الجهل))، يُخيَّل أنّ ((السنن)) كلّها جنسٌ من الأجناس التي لها إشراقٌ ونورٌ وابْيِضاض في العين، وأنّ ((البدعة)) نوع من الأنواع التي لها فَضْلُ اختصاصٍ بسواد اللون، فصار

تشبيهه النُّجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع، على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب، أو بالأنوار وائتلاقها بين النَّبات الشديد الخضرة، فهذا كلّه ها هنا، كأنّه ينظر إلى طريقة قوله: ((وبَدا الصباح كأنّ غُرّته)) في بناء التشبيه على تأويل هو غير الظاهر، إلا أنّ التأويل هناك أنّه جعل في وجه الخليفة زيادةً من النور والضياء يبلغُ بها حالَ الصباح أو يزيد، والتأويل ها هنا أنّه خَيَّل ما ليس بمتلوِّن كأنّه متلوِّن، ثمّ بنى على ذلك (١٠٥)، فالفائدة المتحقّقة من سلوك هذا الطريق والخروج على قاعدة التشبيه في التمثيل أنّ الأطراف المتأوّلة بدت أكثر قوّة في دلالتها اللونيّة التي هي غير مستمدّة من دلالة ظاهر النصّ وإنّما من التأويلات المتخيّلة عنها.

ومثال آخر على التمثيل المعكوس قول الشاعر ابن طباطبا العلويّ:

كأنّ انتضاءَ البدرِ من تحتِ غيمةٍ نجاءٌ من البأساءِ بعدَ وقوعِ (١٠٦)

فقد أوضح الجرجانيّ حالة عكس التمثيل الواقعة في البيت من خلال تحليله لما ورد فيه من أفكار، فالعادة أن يُشبّه المتخلّص من البأساء بالبدر الذي ينحسر عنه الغمام، والشبه بين البأساء والغمام والظلماء يحصل من طريق العقل، لا من طريق

الأصل	•المتخلّص من البأساء يشبه البدر الذي ينحسر عنه الغمام
الفرع	• البدر الذي ينحسر عنه الغمام يشبه المتخلّص من البأساء
الجامع	• الأمور المتأوّلة من انسلاخ شيء من آخر بشكل تدريجيّ
الفائدة	• زيادة الصفات المتأوّلة من حيث قوّتها اللونيّة والحركيّة

الحسّ(١٠٧).

وهذا الانعكاس المبني على العقل قد أضاف زيادة لونيّة وحركيّة متأوّلة مثّلتها حالة الانحسار للغمام المرتبط باللون المعتم المظلم من البدر المرتبط بالوضوح اللونيّ، مقترناً بحركة متدرّجة بشكل متناسب ومنسجم مع حالة الخروج من حالة البأساء

والشدّة إلى الفرج، هذه المعاني المتأوّلة ما كان لها أن تظهر بهذه الصورة إلا من خلال عكس التمثيل.

١١- مخالفة علّة الكلام تحقيقاً لفائدة:

وممّا يدخل في باب الشذوذ مخالفة العلّة المشهورة للفعل أو المعنى، فالمتعارف عليه أنّ لكلّ معنى من المعاني أو فعل من الأفعال علّة مشهورة ومتعارف عليها بين عامّة الناس ولكن يحدث أن يلجأ المتكلّم إلى ما يخالف هذه العلّة تحقيقاً لأغراض إضافيّة من غير الممكن أن تتحقّق إلا من خلال هذه المخالفة، من أمثلة ذلك قول المتنبّي:

مـــا بـــهِ قـتلُ أعاديـــهِ ولـكن يتّقي إخلافَ ما ترجو الذئابُ (١٠٨)

فالذي يتعارفه الناس أنّ الرجل إذا قتل أعاديه فلإرادته هلاكَهم، وأن يدفع مضارَّهم عن نفسه، وليسلَم مُلكه ويصفُوَ من منازَعاتهم، وقد ادَّعى المتنبي كما ترى أنّ العِلةَ في قتل هذا الممدوح لأعدائه غير ذلك وهي أنّه أراد إضافة فائدة شريفة إلى ما عرف عن ممدوحه من صفة الكرم والسخاء والجود وهي أنّ هذه الصفة قد غلبت عليه

الأصل	• قتل الأعداء لارادة إهلاكهم
الفرع	• قتل الأعداء لإكرام الذئاب
الجامع	• حصول فعل القتل تحقيقاً لفائدة
الفائدة	• المبالغة في صفة الكرم عند الممدوح

بحيث إنّه إذا توجّه للحرب فإنّ الذئاب تتوقّع ما ستحصل عليه من الرزق من جثث القتلى الذين يخلّفهم على أرض المعركة، والممدوح لا يريد أن يخيّب رجاء هذه الذئاب فيحقّق لها ما تتمناه. وهناك نوع آخر من المدح وهو أنّ الممدوح يهزم العِدَى ويكسِرهم كسراً لا يطمَعون بعده في المعاوَدة، فيستغني بذلك عن قَتْلَهم وإراقة دمائهم،

وأنّه ليس ممن يُسْرف في القتل طاعةً للغَيْظ والحَنَق، ولا يعفو إذا قَدَر، وما يُشبه هذه الأوصاف الحَميدة التي عبّر عنها من خلال مخالفة العلّة الأصليّة(١٠٩).

وهذه الحالة من مخالفة العلّة لا تكون إلا بشروط أهمّها وأوّلها أن تحقّق فائدة جديدة للكلام لم تكن العلّة المتعارف عليها قادرة على تحقيقها، فالشاعر لجأ إلى هذا الأسلوب من مخالفة العلّة المتعارفة تحقيقاً للمبالغة في تحقيق صفة الكرم وشدّته عند الممدوح بحيث إنّه لا يقتصر على البشر ليمتدّ هذا الكرم إلى الذئاب أيضاً، فكأنّ الشاعر وظّف صفة الشجاعة لخدمة الممدوح وكرمه.

فالشذوذ حصل في مخالفة الأصل من خلال العلّة المسبّبة للفائدة في الكلام، فكانت هناك علّة أصليّة هي: إرادة الإهلاك، وعلّة فرعيّة هي: إكرام الذئاب، وما بينهما من تفاوت في المعنى من حيث إنّ العلّة الجديدة أضافت معنى دلاليّاً للعلّة الأصليّة فحقّق ذلك مبالغة وتوكيداً إضافيّاً للصفة المرتبطة بالممدوح.

ومثل هذا النوع من الخروج عن العلّة قولُ ابن المعتز:

عاقبتُ عَيْني بالدَّمع والسَّهَر إذ غار قلبي عَلَيك من بَصَري

وَاحتملتْ ذاك وهي رَابحةٌ فيكَ وفازت بلذَّة النّظرِ (١١٠)

فالعلّة الأصليّة التي جرت عليها العادة في بكاء العاشق هي: إعراضُ الحبيب، أو اعتراض الرقيب، ونحو ذلك من الأسباب المُوجِبة للاكتئاب، وقد ترك الشاعر ذلك كلّه وادّعى أنّ العلّة هي غَيْرةِ القلب على الحبيب من عينه التي تتمتّع برؤيته من دونه، وإيثارِ القلب أن يتفرَّد برؤيته، وأنّه بطاعة القلب وامتثال رَسْمه، رامَ للعين عقوبةً، فجعل ذاك أن أبكاها، ومَنَعها النوم(٩٠)، وفي ذلك جمال إضافيّ للمعنى الذي عبّر عنه الشاعر، فكأنّ عينيّ الشاعر مسرورتان لهذه العقوبة ما دامتا مستمتعتان بحلاوة النظر إلى المحبوب والإصرار على رؤيته، هذا التأكيد على المعنى ما كان له أن يتحقّق إلا من خلال هذا الشذوذ والمخالفة للعلّة الأصليّة للكلام.

الأصل	• عاقبتُ عيني بالدمع والسهر لاعراض الحبيب عنّي
الفرع	• عاقبتُ عيني بالدمع والسهر لغيرة قلبي على المحبوب من عيني
الجامع	• حصول العقوبة للعين لسبب وعلّة
الفائدة	• المبالغة في صفة التعلّق

فالعلّة الأصليّة التي تستوجب البكاء والسهر من العاشق هي إعراض الحبيب والخوف من الرقباء الذين يمنعون وصاله، أمّا العلّة الفرعيّة فهي أنّه عاقب عينيه بالدمع والسهر لغيرة القلب من عينيه لأنّهما ينظران إلى محبوبه، والفرق بين علتيّ الكلام وانعكاسهما على المعنى واضح، فالفائدة الإضافيّة تحقّقت في العلّة الفرعيّة ولم تستطع العلّة الأصليّة تأديتها.

- خاتمة البحث ونتائجه:

تشكّل ظاهرة الشذوذ واحدة من الظواهر الجديرة بالاهتمام في الدرس اللغويّ ولا سيّما في الدرس البلاغيّ حيث تعدّ الدراسات في هذا المجال نادرة فيه، بل تكاد تنعدم؛ والسبب في ذلك يعود إلى خصوصيّة هذا الدرس الذي تعتمد قوانينه على سمة الذوق والحسّ والجمال، وقد كانت مهمّتنا ليست بسهلة في هذا البحث، إذ شكّلت سياحة جميلة وعسيرة في الوقت نفسه في كتابيّ عبد القاهر الجرجانيّ الذي يشكّل قاعدة مؤسّسة في الدرس البلاغيّ، استحصلنا من خلالها مجموعة من الظواهر التي يمكن أن نصفها بأنّها حقّقت شروط الشذوذ عند الجرجانيّ.

وقد توصّلنا من خلال البحث إلى جملة من النتائج، منها:

- اعترف الجرجانيّ بوجود ظاهرة الشذوذ في الدرس البيانيّ من خلال التطبيقات التي تضمّنها كتاباه: الأسرار والدلائل، وهي تطبيقات أوصلت إلى أنّ بعض الظواهر

البلاغيّة خالفت أصل قواعدها التي وضعت لها، بل شذّت عن هذه القواعد، وخرجت عن قواعد استدلالها.

– مصطلح (الشذوذ) عند الجرجانيّ يختلف عن مصطلح (العدول) من حيث آليّة المعالجة للظواهر.

٢– يعتمد الوصول إلى (الشذوذ) عند الجرجانيّ على قانون الأصليّة والفرعيّة الذي هو ذات القانون الذي يُعتمد في قضيّة (العدول) مع اختلاف الآليّة المعتمدة، من حيث إنّ البلاغة تعتمد القياس الذوقيّ في ظواهرها.

٣– (الشذوذ) في البلاغة حقّق أغراضاً جماليّة إضافيّة للأغراض التي تحقّقها الفنون البلاغيّة بحسب القاعدة.

٤– في الشذوذ يعتمد الخروج على الأصل على قدرة المتكلّم على النظر والتدبّر والاجتهاد، وهنا يظهر التمايز والابداع في خلق الأغراض الجماليّة بحسب قدرة المتكلّمين.

٥– البلاغة بمجملها لا تقف على مقياس ثابت يمكن اعتماد قواعده في جميع الأمثلة بالشكل نفسه، وإنّما هي متناظرة في القيمة والمعنى، تختلف من مثال إلى آخر بحسب إبداع المتكلّم.

وفي الختام نرجو أن يشكّل عملنا باكورة فكرة للدارسين للانطلاق إلى هدف أكبر هو دراسة ظاهرة الخروج على الأصل في علم البلاغة بأكمله من خلال تتبّع مؤلّفات العلماء في هذا الدرس المهمّ وتثبيت الجرجانيّ أساساً لهم في هذه الظاهرة.

- هوامش البحث:

(١) ينظر: الخصائص: ٢٤٣.

(٢)ينظر : دلائل الإعجاز: ٥٤٧.

(٣) ينظر على سبيل المثال رأي الرازي في كتابه: (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز): ٢٨، ورأي محمود محمد شاكر في مقدمة تحقيق كتاب الجرجانيّ: أسرار البلاغة: ٣.

٤) ينظر: أسرار البلاغة: ٣.

٥) يستشهد الجرجانيّ بالكثير من الروايات التي تشير إلى أنّ فصاحة الكلام وبلاغته قد تغيب حتّى على من كانت لديهم المعرفة الضروريّة لها، من أمثلة الرواية التي تروي ما حصل بين أبي عمرو بن العلاء وخلف الأحمر مع بشّار بن برد حين أنشد قوله:

بكّرا صاحبيّ قبل الهجيرِ إنّ ذاك النجاحَ في التبكيرِ (ينظر: دلائل الاعجاز: ٢٧٢، ٣٢٣).

٦) ينظر: المصدر السابق: ٥٥١.

٧) ينظر: مادّة (شذذ) في: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٣/ ١٣٩، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: ١/ ٣٥٤، ولسان العرب، ابن منظور: ٧/ ٦١، والخصائص، ابن جني: ١/ ١٣٨، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي: ١/ ٢٢٧.

٨) ينظر: لسان العرب، مادّة (ط ر د): ٨/ ١٣٨، والتعريفات، الجرجاني: ١٢٤، والخصائص: ١/ ٩٦.

٩) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٩٨، ٢/ ٤٤٢، ٤٤٣، والمثل السائر، ابن الأثير: ١/ ١٩، ٢/ ١٤، ومفتاح العلوم، السكاكي: ٩٦.

١٠) ينظر: الحدود للرماني: ٧٣، والكليّات، الكفوي: ٣/ ٦٤، والمزهر: ١/ ٢٣٤.

١١) ينظر: التعريفات: ١٢٤.

١٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

١٣) ينظر على سبيل المثال: أسرار البلاغة: ٧، ١٠، ٢٠، ٢٨، ٥٨، ١٢٣، ودلائل الإعجاز: ١٥٨، ١٦٣، ٢٣٨، ٢٥٢، ٣٢١، ٣٨٠، ٣٩٦، ٤٥٥، ٥٠٠، ٥١٧، ٥٢٣.

١٤) أسرار البلاغة: ٣٥٩.

١٥) دلائل الاعجاز: ٢٨٤، ٢٨٥.

١٦) المصدر السابق: ٢١٨، ٢١٩.

١٧) ينظر: أسرار البلاغة: ٧١، ٧٢.

١٨) دلائل الاعجاز: .٢٨٥

١٩) ينظر على سبيل المثال: الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، د. تمام حسّان: ١١٧، ١٣٨، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي، د. ثامر سلوم: ٢٥، ٢٦، ٢٨، ١٠٠، والبلاغة والاسلوب، د. محمد العمري: ٤٢، والتفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي: ٣١٧، ٣١٩.

٢٠) ينظر: أسرار البلاغة: .٣٩٥

٢١) المصدر السابق نفسه.

٢٢) ديوان الخريمي: .٤٣

٢٣) دلائل الإعجاز: ١٦٤، .١٦٥

٢٤) شعر زياد الأعجم: .٤٩

٢٥) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٠٦، ٣٠٧، وأسرار البلاغة: ٣١٠.

٢٦) دلائل الاعجاز: ٣٠٧ وينظر: .٢٥

٢٧) أسرار البلاغة: .٢٥

٢٨) أسرار البلاغة: ١٣٩.

٢٩) المصدر السابق: .١٤٠

٣٠) ينظر: دلائل الإعجاز: .٢٧

٣١) أسرار البلاغة: ٣٥١.

٣٢) ينظر: ديوان امريء القيس، رواية الأصمعي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ١/ ٨.

٣٣) ينظر: أسرار البلاغة: .٥

٣٤) المصدر السابق: .٥

٣٥) ينظر: المصدر السابق: ٣٧٣.

٣٦) ينظر: المصدر السابق: ٤١٤، ٤١٥.

٣٧) ينظر: المصدر السابق: ٤١٥، وينظر: ٣٧٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠.

٣٨) ينظر: المصدر السابق: ٣٥١، ٣٥٢، وينظر: ٢٣٧.

٣٩) ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق: ٢٣٨.

٤٠) ينظر: المصدر السابق: ٣٣٢، .٣٣٣

٤١) ينظر: المصدر السابق: .٤٢٠

٤٢) ينظر: المصدر السابق: ٤١٦، وينظر: ٢٤٧، ٣٨٧.

٤٣) ينظر: المصدر السابق: ٩٩.

٤٤) ينظر: المصدر السابق: ١٠٠.

٤٥) ينظر: ديوان البحتري، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصيرفيّ: ٣/ ١٩٨٠.

٤٦) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٣٠.

٤٧) ينظر: المصدر السابق: ٣٣١.

٤٨) المصدر السابق نفسه.

٤٩) ينظر: ديوان المتنبي: ٤٨.

٥٠) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٢٩- ٣٣٠، وينظر أيضاً: ٣٣٢- ٣٣٧.

٥١) ينظر: المصدر السابق: ٤٠٠.

٥٢) ينظر: المصدر السابق: ٤٠١.

٥٣) ينظر: ديوان البحتري: ٤/ ٦٢٩.

٥٤) ينظر: ديوان المهلهل بن ربيعة: ٤٤.

٥٥) ينظر: أسرار البلاغة: ٤٠٢.

٥٦) ينظر: المصدر السابق: ٤٠٣.

٥٧) ينظر: المصدر السابق: ٤٠٤.

٥٨) ينظر: المصدر السابق: ٣٩٥، وينظر: ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢- ٤٠٤.

٥٩) لم أعثر على قائل البيت الشعري، وهو من الأراجيز، ينظر: معجم الشواهد العربيّة، عبد السلام محمد هارون: ٧١٣.

٦٠) ينظر: أسرار البلاغة: ٤٠٠.

٦١) ينظر: المصدر السابق: ٤٠٠.

٦٢) ينظر: المصدر السابق: ٧٨.

٦٣) لم أعثر على قائل هذا الرجز، ينظر: معجم شواهد العربيّة: ٦٤٩.

٦٤) ينظر: أسرار البلاغة: ٧٩.

٦٥) ينظر: المصدر السابق: ٨٠.

٦٦) ينظر: المصدر السابق: ٧٩، ٨٠.

٦٧) نسب البيت في بعض المصادر الى عتابة البرمكيّة، ونسب في مصادر أخرى إلى مطرف بن عبد الله، ينظر: معجم شواهد العربيّة: ٣٤١.

٦٨) أسرار البلاغة: ٨٠.

٦٩) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٣٤.

٧٠) ينظر: المصدر السابق نفسه.

٧١) المصدر السابق نفسه.

٧٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

٧٣) ينظر: أسرار البلاغة: ١٢٦، ٣٥٠- ٣٥١، ودلائل الاعجاز: ٥٢٨.

٧٤) ليس للشاعر ديوان محقّق، ينظر: معجم شواهد العربيّة: ٩٩.

٧٥) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٢٦.

٧٦) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٠١.

٧٧) ينظر : شرح ديوان أبي تمّام للخطيب التبريزي، تحقيق: راجي الأسمر: ٢/ ٢٠٠.

٧٨) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٠٢.

٧٩) البيتان هما لمحمد بن الحسين بن العميد، ينظر: ابن العميد، خليل مردم: ١٢٠.

٨٠) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٠٢.

٨١) ينظر: أسرار البلاغة: ٦٩، وينظر: ٥٥، ٦٥.

٨٢) قسّم الجرجانيّ الاستعارة في المفرد إلى ثلاثة أقسام، القسم الأوّل منها: أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحواسّ على الجملة للمعاني المعقولة. والثاني: أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها، إلا أنّ الشبه فيها يكون عقليّاً ينظر: أسرار البلاغة: ٦٠).

٨٣) ينظر: المصدر السابق: ٧٦، ٧٧.

٨٤) ينظر: ديوان ابن نُباتة السعدي، دراسة وتحقيق: عبد الأمير مهدي حبيب الطائي: ١/ ٦٦.

٨٥) ينظر: ديوان أبي تمّام: ٢/ ٣٣٤.

٨٦) ينظر: ديوان أبي تمّام: ٢/ ٢١٨.

٨٧) ينظر: أسرار البلاغة: ٧٧.

٨٨) ينظر: ديوان البحتري: ٣/ ١٥٤٦.

٨٩) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٠٤.

٩٠) ينظر: شعر ابن طباطبا العلوي الأصفهاني، جمعه وحقّقه وقدّم له: د. شريف علاونة: ١٦١.

٩١) ينظر: اسرار البلاغة: ٣٠٦.

٩٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

٩٣) ينظر: المصدر السابق نفسه.

٩٤) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٣.

٩٥) ينظر: ديوان محمد بن وعيب الحميري، ضمن: شعراء عباسيّون، د. يونس أحمد السامرائيّ: ١/ ٦٩.

٩٦) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٢٣، ٢٢٤.

٩٧) ينظر: ديوان أشعار الأمير أبي العبّاس عبد الله بن محمد المعتز بالله الخليفة العبّاسيّ، دراسة وتحقيق: د. محمد بديع شريف: ٢/ ١٥٥.

٩٨) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٢٢.

٩٩) ينظر: ديوان القاضي التنوخي الكبير، صنعة: هلال ناجي: ٣٩، ٦٢.

١٠٠) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٢٥.

١٠١) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٥، ٢٢٦.

١٠٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

١٠٣) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٦.

١٠٤) ينظر: المصدر السابق نفسه.

١٠٥) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٦، ٢٢٧.

١٠٦) ينظر: شعر ابن طباطبا العلويّ الأصبهانيّ: ٢٤٨.

١٠٧) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٢٩، وينظر: ٢٣٠- ٢٣٤.

١٠٨) ينظر: ديوان المتنبي: ١٤٣.

١٠٩) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٩٦.

١١٠) ينظر: ديوان أشعار الأمير ابن المعتز: ١/ ٣٦٣.

- مصادر البحث ومراجعه:

- القرآن الكريم.

- **ابن العميد، خليل مردم**، مطبعة الاعتدال، بيروت، ١٣٥٠هـ، ١٩٣١م.

- **أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)**، قرأه وعلّق عليه: محمود محمود شاكر، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩١م.

- **الأصول، دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب: د. تمّام حسّان،** الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.
- **البلاغة والأسلوب: د. محمد العمريّ،** الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.
- **التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة: د. عبد السلام المسدّي،** الدار العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٦م.
- **الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)،** تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٣م.
- **دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)،** قرأه وعلّق عليه: محمود محمود شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- **ديوان البحتريّ، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصيرفيّ،** دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٤م.
- **ديوان المتنبّي، أحمد بن الحسين الجعفيّ المتنبيّ،** دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **ديوان ابن نُباتة السعدي، دراسة وتحقيق: عبد الأمير مهدي حبيب الطائي،** وزارة الاعلام، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- **ديوان أشعار الأمير أبي العبّاس عبد الله بن محمد المعتز بالله الخليفة العبّاسيّ، دراسة وتحقيق: د. محمد بديع شريف،** دار المعارف، مصر، **١٩٧٧م.**
- **ديوان امريء القيس، رواية الأصمعيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم،** دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٨٤م.
- **ديوان الخريمي، أبو يعقوب بن حسّان، تحقيق: علي جواد الطاهر، ومحمد جبار المعيبد،** دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧١م.
- **ديوان المهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، ١٩٩٣م.**
- **رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى الرمّانيّ (ت٣٨٤هـ)،** تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م.
- **شرح ديوان أبي تمّام للخطيب التبريزي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه راجي الأسمر،** دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- **شعر ابن طباطبا العلويّ الأصبهانيّ، جمعه وقدّم له: د. شريف علاونة، دار المناهج، الأردن، ٢٠٠٢م.**

- **شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة: يوسف حسين بكّار**، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٣م.

- **شعراء عبّاسيّون، د. يونس أحمد السامرائيّ**، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

- **القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، اشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥م.

- **كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)**، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- **لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت٧١١هـ)**، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربيّ، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٩٩م.

- **المثل السائر: ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ)**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٩م.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)**، تحقيق: محمد أحمد علي الجماوي ومحمد ابراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة.

- **مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكيّ (ت٦٢٦هـ)**، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٩٠م.

- **معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون**، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، ٢٠٠٢م.

- **معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

- **نظريّة اللغة والجمال في النقد العربي: د. ثامر سلّوم**، دار الحوار، لبنان، ١٩٨٣م.

- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائيّ، ود. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٥م.

- **المجلات:**

- **ديوان القاضي التنوخي الكبير، صنعة: هلال ناجي**، مجلّة المورد، وزارة الشؤون العراقيّة، مج ١٣ ع ١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.